بدت زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى إيران بمثابة محطة مفصلية بالنسبة للبلدين، خصوصاً مع تطرقه إلى مبدأ «عدم التدخل في شؤونه»، بما يوحي بمسار تاسيسي لخروج العراق من صراع المحاور بين واشنطن وطهران، والمحافظة على التوازن في العلاقة مع الجميع

الكاظمي في إيران

رسائل مبطنة بشعار «عدم التدخل في شؤون العراق»

إيران أولى محطة خارجية للكاظمي (الأناضول)

طهران ـ **العربي الجديد**
بغداد ـ **أكثم سيف الدين**
سلام الجاف

حمل اليوم الأول من زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى طهران، أمس الثلاثاء، رسائل تطمينية متبادلة بينه وبين الرئيس الإيراني حسن روحاني عنوانها عدم الرغبة في أي تصعيد في الفترة المقبلة. وشكّلت طهران أول محطة خارجية للكاظمي منذ بدء مهامه في مايو/ أيار الماضي، بعد تأجيل زيارته التي كانت مقررة أول من أمس، الإثنين، إلى السعودية، إثر نقل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز إلى المستشفى لإجراء فحوص طبية. والتقى الكاظمي مع روحاني، في لقاء اقتصر عليهما، من دون حضور أعضاء وفدي البلدين. وبموازاة ذلك، أجرى المسؤولون العراقيون المرافقون للكاظمي لقاءات منفصلة مع نظرائهم الإيرانيين. ولم تتسرب معلومات حول ما دار بين روحاني والكاظمي خلال «اللقاء الخاص» خلف الأبواب المغلقة، لكن الرجلين خرجا بعده في مؤتمر صحافي، بتصريحات لافتة، أكدا فيها على عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وأهميتها في مختلف المجالات، فضلاً عن توجيههما رسائل متبادلة، منها رسائل تطمينية مكشوفة، وأخرى رسائل مبطنة، وخاصة من جانب الضيف العراقي. واتضح من تصريحات روحاني والكاظمي أن مباحثاتهما ركزت على ملفات العلاقات الثنائية، والتنسيق المشترك في مواجهة كورونا، وقضايا إقليمية ودولية.

ورأى روحاني أن الكاظمي «تولى رئاسة الحكومة العراقية في ظروف حساسة للغاية»، معتبراً أن زيارته «تمثل منعطفاً في العلاقات بين البلدين الشقيقين والصديقين». وفي رسالة إيرانية، قال الرئيس الإيراني إنه «رأى لزاماً عليّ هنا أن أستحضر البطلين في مكافحة الإرهاب، وهما اللواء الشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس»، مضيفاً أنهما «عملا خلال السنوات الماضية لأجل أمن العراق».

وحول أزمة كورونا، قال إنه «خلال الاجتماع مع رئيس الوزراء العراقي تباحثنا بشأن الظروف الصحية في المنطقة وفيروس كورونا»، مؤكداً أن «الجمهورية الإسلامية تطمئن الحكومة العراقية وشعبها بأنها ستقف بجانب العراق لتأمين المستلزمات الصحية والأدوية بقدر ما تسمح به قدراتها». وأشار روحاني إلى أن بلاده «تملك قدرات وإمكانيات كافية لتأمين احتياجات الشعب العراقي في مجال الأدوات الصحية والأدوية».

أما في المجال الاقتصادي، فأكد الرئيس الإيراني أن العلاقات التجارية بين البلدين «شهدت نشاطاً جيداً خلال الأشهر الماضية على تولي السيد الكاظمي رئاسة الحكومة العراقية»، مشيراً إلى «أن هناك إرادة لدى البلدين لرفع مستوى التبادل التجاري بينهما إلى 20 مليار دولار سنوياً». كما دعا روحاني إلى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين طهران وبغداد أثناء زيارته للعراق في مارس/ آذار 2019، مشيراً إلى مشروع سكة حديد شلمجه، البصرة وتنظيف شط العرب. وقال إن «الجمهورية الإسلامية مستعدة لدعم إرساء الاستقرار والأمن في العراق والمنطقة، كما وقفت خلال السنوات الماضية إلى جانب الشعب والحكومة والجيش في العراق في مواجهة داعش».

على صعيد آخر، أشار الرئيس الإيراني إلى أنه أجرى مباحثات مع ضيفه العراقي بشأن أوضاع المنطقة واستقرارها و«دور العراق كدولة عربية قوية في المنطقة».

من جهته، أدلى رئيس الوزراء العراقي خلال المؤتمر الصحافي المشترك، بتصريحات تضمنت رسائل متعددة، منها تطمين الجانب الإيراني من خلال القول إن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيه منطلقاً لأي تهديد أو اعتداء على إيران، ومنها رسائل مبطنة، عندما قال إن «علاقاتنا الخارجية تعتمد على التوازن والابتعاد عن المحاور، وأن «الشعب العراقي توّاق لتعزيز العلاقات وفق مبدأ عدم التدخّل».

وأكد الكاظمي أن زيارته إلى طهران «تؤكد أهمية الروابط التاريخية» بين البلدين، مقدماً الشكر لها لدعم العراق في مواجهة تنظيم «داعش»، وفيروس كورونا. وشدّد على أن «إيران كانت من أولى الدول التي وقفت إلى جانب العراق في محاربة الإرهاب، والشعب العراقي لن ينسى ذلك». ودعا الكاظمي إلى التنسيق بين إيران والعراق لمواجهة التحديات التي يشكلها كورونا، مشيراً إلى أن مباحثاته مع روحاني تطرقت إلى أوضاع المنطقة وإرساء الأمن والسلام فيها، مع تأكيده على أن سياسات العراق «مبنية على حسن النية» في العلاقة مع دول الجوار.

وأضاف أن «البلدين يواجهان تحديات اقتصادية»، داعياً إلى التعاون بينهما لمواجهتها. وأشار إلى أنه بحث مع روحاني سبل تفعيل الاتفاقيات بين الطرفين، معرباً عن أمله في أن «ترى النور قريباً». والتقى الكاظمي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، أمس، كما اجتمع الكاظمي بالمرشد الإيراني علي خامنئي.

وسبق أن أبلغ مسؤول عراقي رفيع في بغداد «العربي الجديد»، بأن المباحثات ستشمل ملفات مهمة وحساسة سيديرها الكاظمي بنفسه مع القيادات الإيرانية، ويتعلق جزء رئيسي منها بالفصائل المسلحة المرتبطة بإيران خلال العراق وضرورة احترامها للدولة والخضوع للقانون.

وكشف أن الوفد المرافق للكاظمي سيبحث ملفات اقتصادية وتجارية وتفعيل اتفاقيات سابقة أبرمت في عهد حكومة عادل عبد المهدي تشهد بعضها مشاكل فنية وإجرائية، كما سيتم بحث ملف دفع العراق مستحقات الغاز والكهرباء بالعملة المحلية، أو أي عملة أخرى غير الدولار بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على طهران. وقبل الزيارة دعا سياسيون عراقيون الكاظمي إلى ما وصفوه «إبعاد العراق عن أن يكون ساحة لتصفية حسابات إيران مع الدول الأخرى». ودعا النائب عن تحالف «الفوى العراقية»، رعد الدهلكي، الكاظمي إلى العمل على ترسيخ مبدأ الدولة والا يجعل العراق ساحة لتصفية حسابات لإيران أو غيرها. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «يجب على العراق أن يكون ساعي بريد بين إيران وغيرها من الدول الأخرى، وأن يعمل لصالح الشعب العراقي من خلال خطواته وزياراته».

وأكد أن «المفاوضات بين إيران والآخرين، يجب ألا تعني العراق، فهي مشاكل خاصة بها، وللعراق مشاكله الخاصة وأزماته ومصالحه التي يجب أن يعنى بها»، داعياً رئيس الحكومة إلى أن «يعمل على ألا يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات والخلافات بين الدول، وأن يعمل على إعادة حقوق العراق وفرض هيبته كبلد ذي سيادة بين الدول الأخرى». وطالب بـ«إعادة العراق إلى محيطه العربي أولاً ومن ثم دول الجوار».

زيارة فاشلة لظريف

أكد النائب السابق عن التحالف الكردستاني، ماجد شنكالي، لـ«العربي الجديد»، أن «زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (إلى بغداد يوم الاحد الماضي) لم تحقق النتائج التي كانت تريدها إيران في العراق، لكنها اوصلت رسالة بان إيران ما زالت تملك من القوة على البقاء في هذا الوقت، وان على الاطراف العراقية الرافضة لوجودها القبول بذلك واحترامه». واشار الى «ضرورة التفهم بان الجانب العراقي لا يمكنه ان يقوم بوساطة بين إيران والسعودية». ويأتي حديثه بعد تزايد المؤشرات على توسّط العراق بين إيران والسعودية.

شكوك بتورط المليشيات
استنفار عقب اختطاف ناشطة ألمانية

شهدت العاصمة العراقية بغداد، أمس الثلاثاء، انتشاراً أمنياً واسعاً وعمليات تفتيش وبحث، عقب إقدام مسلحين على اختطاف ناشطة ألمانية بارزة في مجال الإغاثة الإنسانية والفعاليات الثقافية والفنية في العراق. وقال مسؤول في وزارة الداخلية العراقية، في حديث مع «العربي الجديد»، إن مواطنة تحمل الجنسية الألمانية تدعى هيلا مويس، تنشط في مجالات إنسانية مختلفة في بغداد منذ فترة طويلة، وتراس مركزاً ثقافياً في العاصمة باسم «بيت تركيب»، تم اختطافها على يد مجموعة مسلحة مساء الاثنين وسط بغداد. ولفت المتحدث نفسه إلى أن العملية لا تحمل شبهات إرهابية، وأن هناك شكوكاً أولية بأن الجهة التي اختطفتها مليشيا مسلحة.

من جانبه، قال عضو مفوضية حقوق الإنسان العراقية علي البياتي، في تغريدة عبر «تويتر»، إنه «تم اختطاف مديرة القسم الثقافي في معهد غوته الألماني في العراق، المعنية بالفعاليات الثقافية والفنية هيلا مويس، بالقرب من شارع أبو نؤاس، من قبل مسلحين مجهولين». الناشطة تعرف بأنها مؤيدة للتظاهرات الشعبية المطالبة بالحقوق والحريات، بالإضافة إلى نشاطها في مجالي الثقافة والفنون. ولم يصدر عن الجهات الحكومية والأمنية العراقية أي توضيح رسمي بشأن حادث الاختطاف، كما أن السفارة الألمانية في بغداد لم تعلّق على الحادث، لكنّ مناطق أبو نؤاس والكرادة وكرادة مريم والسعدون شهدت انتشاراً أمنياً من قبل قوات الأمن العراقية.

وصعّدت عملية الاختطاف من حدة القلق الشعبي، إذ أطلق ناشطون ومدونون وسم «أطلقوا سراح هيلا مويس»، عبر صفحات التواصل الاجتماعي، داعين الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها إزاء انفلات المليشيات، ولوضع حدّ لعمليات القتل والقمع التي تطاول الناشطين.

وقال الناشط حسين ال ثاني، في تغريدة له: «السيدة هيلا كانت داعمة لثورة تشرين! وكانت توثقها لحظة بلحظة، وهي إنسانة مسالمة جداً وتجالس العراقيين بكل اصنافهم... أن هذا الأمر أزعج الولائيين (مليشيات تابعة لإيران) وأصحاب السلاح المنفلت». وشهد العراق، منذ انطلاق التظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح ومحاسبة المفسدين، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، عمليات اغتيال واختطاف طاولت العشرات من الناشطين، كان آخرها اغتيال الباحث العراقي هشام الهاشمي. كما تم اختطاف صحافيين فرنسيين اثنين في بغداد، لأيام عدة، فضلاً عن اختطاف ثلاثة عاملين في مجال حقوق الإنسان، أطلق سراحهم لاحقاً، وذلك منذ مطلع العام الحالي.

دعا ناشطون الحكومة لتحمل مسؤوليتها إزاء انفلات المليشيات

أكثم...

للحديث تتمة...

الجزائر... حزب الرئيس

عثمان لحياني

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قال في آخر حوار تلفزيوني إنه ينتمي إلى كل الأحزاب الجزائرية، وحسناً فعل إذ اعتبر مقامه الرئاسي فوق الأحزاب. لكي لا يزايد حزب آخر بصلته بتبون، بل أن الرئيس أعلن أنه لن يؤسس حزبه لأن ذلك لعبة تقليدية ليست لديه الرغبة في دخولها. يحيل تصريح تبون إلى تجربتين بخصوص «حزب الرئيس» شهدتهما الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية. الأولى تجربة الرئيس ليامين زروال (1994-1999)، مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس في مكتب بمقر الرئاسة مجاور لمكتب الرئيس بداية عام 1997، لاستخدامه كإطار سياسي وواجهة تقود الساحة الحزبية، وساهم ذلك بشكل بالغ في تشويه وكسر كل قواعد الممارسة السياسية. التجربة الثانية كانت مع اعتلاء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الحكم عام 1999، والذي استولى في عام حكمه الأول على حزب جبهة التحرير. لقد تحول الحزب التاريخي في الجزائر إلى صف دراسي سريع التغير في تركيبته القيادية و«كوكتيل مولوتوف» سياسي حمل كل التناقضات، وتجمّد في زاوية ضيقة فصارت مهمته التصفيق لخيارات السلطة بدون أدنى مضمون سياسي أو روح نقدية. يدرك الرئيس تبون أن هذه التجارب، ومجمل تجربة المؤسسة الحزبية في الجزائر، انتهت إلى حالة قطيعة مع المجتمع المتحرك. الحراك الشعبي أظهر بوضوح بعض هذه القطيعة لطالب المجتمع المدني لذلك يعتقد الرئيس أن الرهان على الحزب خيار خاسر ومعقد، بخلاف «حصان» المجتمع المدني الذي يبدو أكثر جاهزية. هنا تبرز محاذير كثيرة ومتعددة في الموضوع برمته، خصوصاً إذا ما كان الرئيس يسعى إلى تحويل المجتمع المدني إلى «حزبه الكبير» وجداره الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ مشروعه السياسي. وبغض النظر عن أن البنية السياسية المشوشة والتجربة الديمقراطية المتعثرة في الجزائر لم تتح بناء، قاعدة لمجتمع مدني قوي وفاعل. بل أنتجت في الأعم شبكة من المنظمات والجمعيات الريعية المرتبطة بصرة السلطة والأمن، فإن المجتمع المدني لا يصلح ليكون حاضنة لمشروع حكم. الدور الواضح للمجتمع المدني هو أن يكون قوة اقتراح وفعل مجتمعي وإطار للمشاركة في رسم وتنفيذ السياسات العامة خصوصاً على الصعيد المحلي. والحقيقة أن السلطة في الجزائر لا تريد مجتمعاً مدنياً بهذا الدور الفاعل، بقدر ما تبحث عن مجتمع مدني مساند يتحول إلى حاضنة حكم ومرتكز لتسويق المشاريع والخيارات والمصادقة الشعبية عليها. في النهاية المجتمع المدني لا يمكن أن يؤدي دور الحزب السياسي ولا يستطيع. الجمعية جمعية والحزب حزب.

خلافات بغداد وأربيل

ضغوط لتفعيل شكوى تهريب النفط لإسرائيل

تسعى قوى سياسية في العراق إلى إعادة تفعيل شكوى حكومية قدمت للقضاء حول نقل النفط من إقليم كردستان إلى إسرائيل

بغداد ـ **عادل النواب**

بالتزامن مع إعلان إقليم كردستان العراق قرب إطلاق جولة مباحثات جديدة مع الحكومة الاتحادية في بغداد، كشف مسؤول عراقي بارز، لـ«العربي الجديد»، عن شكوى لدى المحكمة الاتحادية كانت حكومة عادل عبد المهدي قد رفعتها، وتتعلق بالخلاف النفطي مع أربيل.

وتتضمن الشكوى طلب التحقيق بقضية وصول النفط العراقي المصدّر من حقول الإقليم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولفت المصدر إلى أن حسابات سياسية كانت قد جمّدت الشكوى، التي لم يتم التعامل معها أو تفعيلها، لكن قوى سياسية تتجه لإعادة إحيائها مجدداً.

وكانت جولات سابقة من الحوار بين بغداد وأربيل، والتي باءت بالفشل، قد ركزت على ملفات النفط والموازنة المالية ورواتب موظفي الإقليم والمناطق المتنازع عليها، بحسب ما أعلن المتحدث باسم حكومة الإقليم جوتيار عادل، الأسبوع الماضي.

وفي مطلع إبريل/ نيسان 2018، كشفت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، عن أن السفن التي تنقل النفط العراقي المهرب من إقليم كردستان من حقل «بابا كركر»، ويتجه إلى إسرائيل، تتخذ مسارات متعرجة لضمان عدم إثارة انتباه الحكومة المركزية في بغداد. وبحسب تحقيق نشرته الصحيفة آنذاك، فإن النفط الذي يتم تهريبه من الإقليم يتجه إلى ميناء جيهان التركي، وترسو الناقلات خارج المياه الإقليمية التي تسيطر عليها سلطة الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتم إفراغ حمولتها في سفن أخرى. وبحسب الصحيفة، فإن النفط العراقي الذي يهرب إلى إسرائيل، يتم تكريره في المنشآت الواقعة في ميناء حيفا، مشيرة إلى أن حركة نقل النفط العراقي لإسرائيل متواصلة من دون انقطاع.

ووفقاً لمسؤول عراقي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فإن الشكوى المقدمة إلى المحكمة الاتحادية العليا، باعتبارها الجهة المكلفة بالبت بالنزاعات الدستورية والفصل في الصلاحيات، تناولت موضوع تصدير النفط من حقول الإقليم خلال السنوات الماضية، ووجوب خضوع حكومة أربيل للدستور، في ما يتعلق بسلطة الدولة الاتحادية على النفط والموارد الطبيعية والتعاملات الخارجية بشكل إجمالي، وإلزام الإقليم بالكشف عن مصير عائدات النفط، فضلاً عن توضيح مسألة وصول النفط إلى إسرائيل.

ولفت المصدر إلى أن الشكوى التي قدمت خلال فترة حكومة عبد المهدي من قبل وزارة النفط، جُمّدت بعد فترة، بسبب توافقات سياسية توصلت إليها هذه الحكومة مع أربيل خلال مفاوضات موازنة 2019، وتحديد نسبة الإقليم من الموازنة بنحو 13 في المائة من موازنة العراق الإجمالية. وتزامن ذلك مع قبول بغداد بدفع رواتب البشمركة وموظفي الإقليم، لقاء تسليم أربيل يومياً 250 ألف برميل نفط لشركة «سومو» القابضة العراقية لتصديره، وهو اتفاق تنصلت منه أربيل لاحقاً. غير أن ملف تصدير النفط ووصوله إلى دولة الاحتلال ما زال متداولاً، وتدفع جهات في تحالف «الفتح» لإعادة إحيائه في غمرة الخلافات الحالية مع الحكومة، وقد يكون الهدف منه إحراج حكومة مصطفى الكاظمي، الذي يسعى إلى التوصل لتفاهمات مع القيادات الكردية حيال المشاكل العالقة.

بدوره، أكد عضو البرلمان العراقي، كاطع الركابي، وجود الشكوى، مشيراً إلى أن وزارة النفط في حكومة عبد المهدي هي الجهة التي رفعتها، وتتناول ملف النفط الخارج من حقول الإقليم، والأسباب الكامنة وراء وصوله لدولة الاحتلال، وكيفية حصول ذلك. ونفى الركابي علمه بسبب توقف الشكوى لدى القضاء. وأوضح البرلماني العراقي في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «خلال عهد حكومة عادل عبد المهدي، قدمت وزارة النفط شكوى لدى المحكمة الاتحادية، بشأن تصدير النفط العراقي من الإقليم من دون علم الحكومة في بغداد، وورود معلومات عن وصول هذا النفط إلى الكيان الصهيوني، لكن الشكوى لم تفعل حتى الساعة، من دون معرفة الغاية من وراء صمت المحكمة الاتحادية عليها».

جمدت توافقات بين حكومة عبد المهدي وأربيل الشكوى

يرفض إقليم كردستان الكشف عن كميات النفط التي يصدّرها

وأكد المصدر «عزم البرلمان على التحرك باتجاه الحكومة خلال الفترة المقبلة، من أجل إعادة تفعيلها، والدفع للتحقيق بدقة المعلومات المرتبطة بها».

من جهته، لفت عضو لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، محمود الزجراوي، إلى أن إقليم كردستان يرفض حتى الآن الكشف عن كميات النفط التي يصدرها، والجهات المستفيدة منها»، مؤكداً استمرار وصول هذا النفط إلى إسرائيل. واعتبر الزجراوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التوافقات السياسية والمجاملات هي التي تقف وراء المماطلة في عدم تشكيل لجان تحقيق تمنع استمرار هذه الظاهرة، مؤكداً أن لجنته ستعمل على تشكيل لجان تحقيق برلمانية مشتركة مع الحكومة، لحسم قضية النفط المصدر من إقليم كردستان. ونفى القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم بإقليم كردستان العراق، عماد باجلان، وصول النفط من الإقليم إلى دولة الاحتلال، واضعاً إياه في إطار «الاتهامات الباطلة والعارية من الصحة، والغاية منها خلط الأوراق وإبقاء الأزمات (بين بغداد وأربيل) مفتوحة». وحمّل باجلان، في اتصال مع «العربي الجديد»، الميليشيات المدعومة من قبل بعض الأحزاب بالتورط في عمليات تهريب النفط العراقي عن طريق السليمانية - إيران. وفي ما خصّ تحقيق «ذي ماركر»، قال المسؤول الكردي إن «ميناء جيهان التركي فيه موظفون منتدبون من شركة النفط العراقية (سومو)، وهو يستقبل أيضاً نفط كركوك، الذي هو حالياً تحت إشراف وسيطرة الحكومة الاتحادية».

وأكد القيادي في «الديمقراطي الكردستاني» أن «قرارات المحكمة الاتحادية ملزمة لنا وللجميع، لكن المحكمة لا يمكنها إصدار أي قرار أو حكم بناءً على معلومات واتهامات لا صحة لها، ما يجعلها تؤجل الدعوى التي لو توافرت أدلة حولها لكانت ادت إلى صدور قرار». وتعليقاً على ذلك، لفت الخبير في الشأن السياسي العراقي، أحمد الحمداني، إلى أن «دعوات قضائية عدة رفعت منذ عام 2011 بين بغداد وأربيل على مستوى قيادات وشخصيات تنفيذية وسياسية، أو على مستوى الحكومة، لكن القضاء لم يبت باي منها حتى الآن». أما حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، فهي «أولاً أن القضاء العراقي يلين أمام التوافقات السياسية، وعادة ما يهمل أي شكوى بعدما يسجل التوصل إلى اتفاقات معينة»، مرجحاً أن يكون ذلك «اجتهاداً من السلطة القضائية انطلاقاً من قاعدة التراضي».

تحذير فلسطيني من زيارة شكري: هدفها الضغط

تواصل القاهرة تسويق خطة ترامب وتتباهى (عاصون وزوز/الأناضول)

رام الله ـ **نائلة خليل**
عمّان ـ **العربي الجديد**

حذرت مصادر فلسطينية رفيعة المستوى في رام الله، أمس الثلاثاء، من أهداف الزيارة التي أجراها وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى الضفة الغربية أول من أمس الإثنين، والتقى خلالها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، واضعة الجولة في خانة محاولة القاهرة الدفع باتجاه عودة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة، تلبية لمطالب أميركية، أو إرضاء لها، فيما تمر القاهرة بأزمتي سد النهضة مع إثيوبيا، ومعضلة فشل استراتيجيتها في دعم حلفائها على الساحة الليبية. ويأتي ذلك، فيما اعتبر الأردن، على لسان رئيس وزرائه عمر الرزاز، أن حل الدولة الواحدة، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قابل للنقاش.

وقالت مصادر رفيعة في رام الله لـ«العربي الجديد»، إن زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للضفة الغربية أول من أمس، جاءت بهدف الضغط على القيادة الفلسطينية للعودة للمفاوضات، واستغلال ذلك للحصول على دعم أميركي للقاهرة في ما يتعلق بملفي سد النهضة الإثيوبي وليبيا. وتحدثت المصادر عن «محاولة مصرية للضغط على القيادة الفلسطينية، للعودة للمفاوضات مع إسرائيل، على أن تكون خطة ترامب ونتنياهو (أو ما يعرف بصفقة القرن التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية) من ضمن المرجعيات الموجودة لهذه المفاوضات، ما يقوّض الرفض الدولي وخصوصاً موقف الاتحاد الأوروبي، من خطة الضم أحادية الجانب التي تعتزم إسرائيل تطبيقها علناً». وبحسب هذه المصادر أيضاً، فإن هذه المساعي «تصب في إطار محاولة مساعدة الرئيس الأميركي على كسب أصوات الناخبين، وإظهاره كأنه نجح بخطته في حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».

وأشارت المصادر إلى أن «شكري أكد خلال الزيارة، على ضرورة وجود خطوات تخفف من الأجواء المتوترة والمشحونة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مثل العودة لأخذ أموال المقاصة من حكومة الاحتلال، والتراجع عن وقف التنسيق الأمني، لإفساح المجال للتقدم خطوة للأمام نحو المفاوضات». واعتبر مراقبون أن قيام وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس يوم السبت الماضي، بتمديد تجميد المرسوم الإسرائيلي بفرض عقوبات على المصارف العاملة في فلسطين لفتحها حسابات للأسرى الفلسطينيين، يأتي ضمن تهيئة الأجواء وخفض التوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي».

إلى ذلك، أكد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، أن «أي حل مغاير لحل الدولتين، يدفع العالم نحو الفوضى وليس فقط الأردن وفلسطين والمنطقة». وأضاف الرزاز خلال مقابلة مع صحيفة «ذا غارديان» البريطانية نشرت أمس، أنه «في ظل تعثر مساعي حل الدولتين منذ عقود، فإن الأردن قد يدعم إنشاء دولة فلسطينية -إسرائيلية واحدة، شريطة أن تمنح حقوقاً متساوية للجميع»، موضحاً أن «بلاده تنظر إلى هذه الخطوة بشكل إيجابي شريطة أن تكون الدولة، التي سيتم إنشاؤها ديمقراطية، وأن يتمتع الشعبان بحقوق متساوية». ولفت إلى أن «إغلاق الباب أمام حل الدولتين، يجعلنا نتفحص بشكل إيجابي اقتراح دولة ديمقراطية واحدة»، مؤكداً أن بلاده «تقف ضد الإجراءات أحادية الجانب، وضد الضم، وضد أي خطوة ليست ضمن مخطط شامل يؤدي إلى حل الدولتين»، محذراً من أن «الضم قد يقود إلى دولة فصل عنصري جديدة، وإلى نشوء قوة متطرفة تزعزع استقرار المنطقة».

وعلى المقلب الإسرائيلي، كرر وزير الخارجية المجري، بيتر سيرتو، أمس، تعهد بلاده معارضة أي قرار مناهض لدولة الاحتلال في الاتحاد الأوروبي، ورفض صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب في لاهاي. ونقلت صحيفة «هآرتس» تأكيد سيرتو، خلال لقائه في القدس المحتلة نظيره الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي، دعم بلاده لخطة ترامب، معتبراً أنها «الفرصة الأفضل لتكون أساساً للتقدم نحو السلام والأمن»، كما أكد أن بلاده ستواصل دعم دولة الاحتلال في الاتحاد الأوروبي والمحافل الدولية.

مرور الكرام

قائمة التطبيع السعودي

وائل قنديل

في ضوضاء العبث في ليبيا، ووسط ضجيج طبول حرب التصريحات الإعلامية بين القاهرة وأنقرة، مرّ هذا الخبر الكارثي من دون أن يهتم به أحد بالقدر اللازم: السعودية تستخدم اسم النبي محمد عليه الصلاة والسلام في صراعها المحموم للظفر بلقب الأكثر تطبيعاً مع الكيان الصهيوني.

أنت هنا لست أمام مدون هاوٍ يبحث عن شهرة، أو فرصة سياحة ترفيه مجانية عند الصهاينة، ولست بصدد جنرال متقاعد ينافس على مركز متقدم في سوق التطبيع السعودي الإسرائيلي التي جرى تدشينها رسمياً مع زيارة ترامب الرياض وتصعيد محمد بن سلمان سياسياً. لست هنا مع رقصة تطبيع شخصية يمارسها هواة غير رسميين، يمكن وقت اللزوم التصريح بأنهم لا يمثلون الدولة السعودية، وإنما أنت الآن مع خطوة رسمية تنقل التطبيع إلى عمق أبعد، حيث يأتي الدور على الجامعة الحكومية الأولى في السعودية، جامعة الملك سعود لتتولى قيادة الهرولة نحو المحتل الصهيوني.

فينشر محمد الغبان أستاذ اللغة العبرية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود مقالاً باللغة العبرية في مجلة تصدر عن جامعة إسرائيلية، في سابقة هي الأولى، كما قال الإعلام الصهيوني.

القفزة السعودية احتفت بها جامعة تل أبيب (الحكومية) الأسبوع الماضي. الصحافة الإسرائيلية سلطت الضوء على المقال، الذي نشر تحت عنوان طويل ومفصل يقول «مساهمة في تحسين صورة النبي محمد في أعين الجمهور الإسرائيلي: تحالفات ومراسلات محمد مع يهود شبه الجزيرة العربية». صحيفة «إسرائيل اليوم» نقلت عن البروفيسور الإسرائيلي رعنان رين، من معهد «روزنفيلد» بجامعة تل أبيب أن «أهمية المقال تنبع أولاً وقبل كل شيء، من أنها المرة الأولى التي يختار فيها باحث سعودي بارز نشر مقال أكاديمي في مجلة أكاديمية إسرائيلية، بهدف إزالة الحواجز».

مرة أخرى أنت أمام عملية تدليس أكاديمية يقوم بها الباحث السعودي، ممارساً الاحتيال على التاريخ باسم النبي عليه الصلاة والسلام، ذلك أن القول إن محمداً بن عبد الله كان حريصاً على علاقات جيدة مع اليهود هو الحق التاريخي الذي يراد به الباطل السياسي، فالثابت أن اليهود لم يكونوا محتلين غاصبين لدولة إسلامية أو عربية في ذلك الوقت، بل كانوا جزءاً من التركيبة السكانية الأصلية في الجزيرة العربية، وبالتالي من صور النصب والاحتيال الأكاديمي التأسيس على تلك الحقيقة التاريخية البعيدة لتسويغ التصالح مع جريمة سياسية وإنسانية راهنة، يجسدها قيام الاحتلال العسكري الصهيوني القادم من قارات أخرى بعيدة على أنقاض دولة عربية ضاربة بجذورها في عمق التاريخ، الذي لا يزيد نصيب الدولة السعودية منه عن قرن واحد وعقدين من الزمان.

النبي محمد لم يتحالف مع محتلين مستعمرين يسرقون الأرض ويقتلون البشر ويحرقون الزرع ليقيموا كيانهم السياسي على جثث السكان الأصليين أصحاب البلاد، بل كانت ترتيبات مرحلية مع مجموعة من المواطنين المنتمين للديانة اليهودية، انتهت وانقضت مع خيانتهم وتآمرهم ونقضهم العهد والاتفاق مع المسلمين، وهو الذي كان يقوم لجنازة أحدهم إذا مرت، ليس من باب النفاق الاجتماعي أو الرياء السياسي، وإنما من منطلق القيم الإنسانية الرفيعة التي جسدتها سيرته. هذا ما يعرفه ويفهمه أصغر تلميذ عن نبي الإسلام الحقيقي، وليس «إسلام نيوم» الذي يريد أن يفرضه محمد بن سلمان دينًا معدلًا حسب المواصفات الصهيونية، في إطار سعيه الذي لا يهدأ ليكون التطبيع الأول، والأولى بالرعاية الإسرائيلية، التي صارت البند الأول في مستلزمات تثبيت مقاعد الحكم في المنطقة.

تحقيق

فيما يتحضر المغرب لجولة انتخابية تشريعية العام المقبل، يعود الجدل بشأن إلغاء العتبة الانتخابية إلى الواجهة السياسية، بين مطلب إلغائها تعزيزاً للنظام الديمقراطي، وبين الخشية من أن تكون وسيلة لتحجيم الأحزاب المهيمنة، تحديداً «العدالة والتنمية»

تبلغ العتبة الحالية 3 في المائة (جلال مرشدي/الأناضول)

المغرب: إلغاء العتبة الانتخابية

ضمان التعددية أم تحجيم لـ«العدالة والتنمية»؟

الرباط ـ **عادل نجدي**

في الوقت الذي انتقلت فيه عملية التحضير لانتخابات 2021 التشريعية في المغرب، إلى مرحلة الحسم السياسي، بعد تقديم الأحزاب السياسية تصوراتها حول تعديل القوانين المؤطرة لهذه العملية إلى وزارة الداخلية، عاد إلى دائرة الجدل مجدداً، موضوع العتبة الانتخابية (نسبة الأصوات للحصول على مقعد بالبرلمان). ويأتي ذلك، في وقت يتوقع فيه مراقبون أن تثير هذه المسألة نقاشاً قوياً خلال الجولة المقبلة من المشاورات بين هذه الأحزاب والداخلية بشأن التحضير للاستحقاق الانتخابي المقبل، بعدما ظلّت مثار جدل خلال الجولة السابقة، وسط دفع بعض الأحزاب، لاسيما تلك المصطفة في خانة المعارضة، في اتجاه إلغائها. وتنص الفقرة الثانية من المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 20,16 المتعلق بمجلس النواب، الغرفة الأولى للبرلمان المغربي، على تخفيض نسبة العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية، من 6 في المائة إلى 3 في المائة، بعدما جرت انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 بعتبة وصلت إلى 6 في المائة. وتعتبر العتبة الانتخابية، والبالغة حالياً 3 في المائة، هي الحد الأدنى من الأصوات المحصّلة في الانتخابات البرلمانية، وهو ما يشترط القانون على كل حزب تأمينه حتى يتمكّن من الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في أي دائرة انتخابية. وبالتالي، فإنّ الحزب الذي يحصل على أقل من هذه العتبة، لا يُسمح لمرشحيه بدخول المنافسة للفوز بالمقاعد. ولئن كانت قد جرت العادة في المغرب قبل أي انتخابات تشريعية، أن تخضع القوانين الانتخابية إلى تعديلات بناءً على ما تقترحه الأحزاب، وما تقدمه وزارة الداخلية من مقترحات في المشاورات السياسية التي ترعاها رئاسة الحكومة، فإنه ينتظر أن تكون العتبة الانتخابية على رأس القضايا التي ستكون محط شدّ وجذب خلال الجولات المقبلة من النقاشات، إذ إن كل تغيير في مستوى العتبة بالدوائر الانتخابية، سيؤدي إلى إفراز خريطة انتخابية مختلفة عن الموجودة حالياً.

ويبدو لافتاً، قبل انطلاق الجولة الثالثة من المشاورات السياسية تحضيراً لانتخابات 2021، وجود اتجاه قوي داخل أحزاب المعارضة، نحو دفع باقي الفرقاء إلى الاتفاق على إلغاء العتبة، بحجة أن ذلك سيساهم في توسيع تمثيلية الأحزاب السياسية داخل البرلمان، وتوسيع دائرتها كذلك، وذلك عبر فسح المجال أمام دخول الأحزاب الصغرى.

وترى أحزاب المعارضة (الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، التقدم والاشتراكية) أن تخفيض أو إلغاء العتبة الانتخابية يعدّ مطلباً ضرورياً وملحّاً في الديمقراطيات التي تتيح لجميع الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية من دون سقفٍ محدد أو عتبة تضع شروطاً للمشاركة وقبول الأصوات. وفي حال اعتماد إلغاء العتبة، فإن ذلك سيمكّن من تمثيل مكونات سياسية لها دورها ورمزيتها في البرلمان، من أبرزها فيدرالية اليسار الديمقراطي الممثلة حالياً من خلال برلمانيين اثنين، وحزب التقدم والاشتراكية، الذي فقد كتلته النيابية في الولاية التشريعية الحالية، ويشتغل بمجموعة نيابية.

لكن، في المقابل، قد يتحول مطلب إلغاء العتبة الانتخابية إلى وسيلة «شرعية» لمحاصرة حزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، والطامح إلى قيادة الحكومة للمرة الثالثة على التوالي، من خلال تقليص اكتساحه لصناديق الاقتراع، وذلك بحرمانه من الامتياز الذي يمنحه له بقاء العتبة الحالية (3 في المائة)، إذ إن إلغاء العمل بهذه النسبة سيمدد قائمة لوائح المرشحين، من خلال مشاركة جميع لوائح الترشيح بدائرة معينة في عملية توزيع المقاعد، ما يعني أن الحزب الإسلامي، الذي اعتاد أن تظفر لوائحه في العديد من الدوائر الانتخابية بمقعدين، ستتقلص حصيلته النهائية في النزال الانتخابي، ويقل الفارق بينه وبين منافسيه، خصوصاً حزبا التجمع الوطني للأحرار والمعاصرة (أكبر حزب معارض).

وتعليقاً على النقاش الدائر حول مطلب إلغاء العتبة الانتخابية في تشريعيات 2021، التي سيفرز على أساسها التحالف الحكومي الذي سيقود المغرب لخمس سنوات أخرى، يرى أستاذ القانون الدستوري في جامعة ابن طفيل بالقنيطرة (غرب المغرب)، رشيد لزرق، أن إبقاء العتبة الانتخابية سيكون له تأثير سلبي على مستقبل الخيار الديمقراطي، لكونه يقتل جوهر النظام المغربي والمتمثل في التعددية الحزبية، وإقصاء الكفاءات التي لا تجد لها فضاءً في منظومة حزبية يسيطر عليها أفراد بعينهم.

ووفق لزرق، فإن إلغاء العتبة، يمكن أن يعكس التنوع والتعدد الذي يتميز به المجتمع المغربي، ومواجهة القطبية التي ظهرت خلال المحطة الانتخابية لـ2016 بين حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، وهي القطبية التي لم تكن بمضمون سياسي، وأفرزت تهميشاً لباقي الأحزاب، كما تسببت بـ«البلوكاج» (الانحباس) الذي عاشه المغرب بعد تكليف رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، من خلال التكتل الرباعي (العدالة والتنمية، والتجمع الدستوري، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

وبحسب أستاذ القانون الدستوري، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن واقع الحال يشير إلى أن العتبة لم تؤد إلى الغاية المبتغاة منها، والمتمثلة في ترشيد المشهد السياسي، عبر تحفيز الأحزاب الصغرى أن تتحالف في ما بينها، وتتكتل في سبيل نيل مقاعد لها داخل البرلمان. ولفت إلى أن الإبقاء على العتبة سيزيد المنظومة الحزبية ضعفاً في مقابل مزيد من سيطرة قوى الإسلام السياسي وقوى رجال المال والأعمال، ما ينذر بالكثير من الكوارث السياسية. ويعتقد لزرق أن المنظومة الانتخابية الحالية أظهرت العديد من النقائص، ما يقتضي إدخال مجموعة من التعديلات من أجل تطوير القوانين، حتى يستجيب للروح الأساسية للانتخاب الديمقراطي، وهي إفراز أغلبيات تحقق الاستقرار والاستمرار.

> أي تغيير سيؤدي إلى إفراز خريطة انتخابية مختلفة
>
> قد يقلص إلغاء العتبة الانتخابية نواب «العدالة والتنمية»

هاجس العزوف

يشكّل العزوف الانتخابي أحد أبرز الهواجس التي تهيمن على السلطات والأحزاب المغربية قبيل الاستحقاقات الانتخابية. وبعدما كانت أسباب تراجع نسب المشاركة ترتبط بالمشهد السياسي المتشظي، يخشى بعض المراقبين أن يتسبب هذه المرة فيروس كورونا، في حال استمراره، بعزوف انتخابي واسع.

الحدث

لم تكن الغارات الإسرائيلية المتجددة على جنوب العاصمة السورية دمشق سوى إعادة التذكير بالهدف الرئيسي للإسرائيليين في سورية: منع تعزيز الترسانة العسكرية الإيرانية

ليلة دمشق العصيبة

غارات إسرائيلية لمنع تعزيز الترسانة العسكرية الإيرانية

امين العاصي
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

عاش سكان العاصمة السورية دمشق مساء الاثنين، ليلة عصيبة، حسبما وصفتها مصادر محلية، مع معاودة الطيران الإسرائيلي ضرب أهداف عسكرية تابعة لقوات النظام وأخرى لإيرانيين، في مشهد يؤكد أن غالبية مواقع الحرس الثوري الإيراني في الجنوب السوري باتت هدفاً للطيران الإسرائيلي، الذي قصفها بعد أيام قليلة من توقيع النظام السوري اتفاق «التعاون العسكري الشامل» مع الجانب الإيراني، والذي ينصّ في أحد بنوده على تطوير أنظمة الدفاع الجوي التابعة للنظام. وكانت وكالة أنباء النظام الرسمية «سانا» قد أفادت بأنه «في تمام الساعة 21,48 من يوم الإثنين، قام طيران العدو الإسرائيلي من فوق الجولان السوري المحتل بتوجيه رشقات عدة من الصواريخ باتجاه جنوب دمشق، وتصدت لها وسائط الدفاع الجوية وأسقطت غالبيتها، واقتصرت الخسائر على الماديات». كما أوضح موقع «صوت العاصمة» المختص بنشر أخبار دمشق وريفها، أن المواقع المستهدفة بالقصف الإسرائيلي هي محيط مطار دمشق الدولي، ومقر قيادة الفرقة الأولى في مدينة الكسوة، وجبل المانع بمحيط مدينة الكسوة، ومعامل الدفاع الاحتياطية قرب بلدة الهامة. ونقل الموقع عن شهود عيان، قولهم إن الحرائق التي شوهدت في محيط حي المزة من جهة المطار، ناجمة عن سقوط صاروخ دفاع جوي للنظام السوري بعد انطلاقه مباشرة، فضلاً عن تساقط شظايا الصواريخ المنفجرة في بعض أحياء أشرفية صحنايا جنوبي العاصمة السورية.

من جهته قال محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلي، رون بن يشاي، إنه يمكن الافتراض أن الهجمات الإسرائيلية على مواقع سورية قرب مطار دمشق الدولي، استهدفت منظومات دفاع جوية وصلت إلى سورية في رحلات شحن من إيران، وأنه من المحتمل أيضاً أن تكون هذه الشحنات شملت أيضاً أجهزة وعتاداً لتحسين دقة الصواريخ الموجودة بحوزة حزب الله.

تحذير مبكر

ولفت بن يشاي إلى ما كانت مصادر وتقارير لبنانية أكدته عن قيام طائرات إسرائيلية وطائرات مسيّرة بالتحليق في الأجواء اللبنانية وفي منطقة البقاع، بالقرب من الحدود اللبنانية السورية، في ساعات النهار، مما يوحي بأنه كان تحذيراً إسرائيلياً للسوريين والإيرانيين من مواصلة نقل هذه الأسلحة إلى سورية ولبنان. وكشف أن دولة الاحتلال أغلقت على أثر هذه الهجمات المجال الجوي فوق أراضي الجولان على ارتفاع أكثر من 1500 متر أمام الطيران المدني، لمدة عشرة أيام.

وربط بن يشاي بين هذه الهجمات وبين زيارة رئيس أركان الجيش الإيراني الجنرال محمد باقري وتوقيعه مع وزير الدفاع السوري علي عبدالله أيوب، على الاتفاقية العسكرية بين إيران والنظام السوري، التي تعهّدت إيران بموجبها تزويد سورية بمنظومات دفاعية جوية وصواريخ أرض - جو لتحسين قدرات النظام على مواجهة الغارات الإسرائيلية. وأضاف أنه من المحتمل أن تكون شحنات الأسلحة والعتاد التي وصلت إلى سورية في الأيام الأخيرة مرتبطة بهذا الاتفاق. وأشار إلى أن طائرة الشحن الإيرانية «إي بي . أف إيه بي» من نوع «بوينغ 747» التابعة لشركة «طيران فارس قشم»، التي تعمل في خدمة الحرس الثوري الإيراني، قد أقلعت من طهران، أمس الأول، وحطت في مطار دمشق الدولي في السابعة صباحاً، ثم أقلعت الطائرة بعد سبع ساعات عائدة إلى طهران.

> بن يشاي: الهجمات قد تكون استهدفت منظومات دفاع جوية
>
> محيط مطار دمشق الدولي من بين المواقع المستهدفة بالقصف

وحصلت الغارات الإسرائيلية الجديدة بعد نحو ثلاثة أشهر على آخر استهداف، شمل عدداً كبيراً من المواقع العسكرية للنظام السوري والمليشيات الإيرانية في حينه. ومن اللافت أن الضربات الإسرائيلية الجديدة، جاءت بعد أيام من توقيع وزارة الدفاع في حكومة النظام اتفاق تعاون عسكري شامل مع وزارة الدفاع الإيرانية، يتضمن تطوير أنظمة الدفاع الجوية السورية. مع العلم أن الحرس الثوري الإيراني ينشر عدداً من المليشيات التي يشرف عليها خبراء عسكريون إيرانيون في جنوب سورية، خصوصاً في دمشق ومحيطها وفي محافظة درعا، بالقرب من المثلث الحدودي ما بين سورية والأردن وفلسطين المحتلة. ووفق مصادر مطلعة في فصائل المعارضة السورية، فإن الحرس الثوري يسيطر على جانب من مطار دمشق الدولي، لضمان نقل الذخائر والمعدات العسكرية من طهران إلى دمشق ومنها إلى المليشيات في سورية والى حزب الله اللبناني. وأشارت المصادر إلى أن قيادة الحرس الثوري تتخذ من مبنى معروف بـ«البيت الزجاجي» في الجهة الشمالية الغربية من المطار مقراً لها، وهو المبنى نفسه الذي تعرّض لقصف إسرائيلي مرات عدة في العامين الماضيين.

«البيت الزجاجي»

وفي دراسة نشرها مركز «حرمون» للدراسات، في مايو/أيار الماضي، ذكر الكاتب السوري المختص في الشؤون العسكرية العقيد خالد المطلق، أن «البيت الزجاجي» بناء يتألف من 180 غرفة موزعة على خمسة طوابق: الأول والثاني فوق الأرض والباقي تحت الأرض، والطابق الأخير تحت الأرض يحوي خزائن مليئة بملايين الدولارات التي تنقل جواً من طهران. ويحتوي الطابق قبل الأخير تحت الأرض على مستشفى لعلاج كبار القادة. والمبنى محصّن بجدران مضادة للانفجار، ويحرسه حوالي ألف عنصر مسلح». وكشف أن قاعدة الكسوة جنوبي دمشق، والتي تعرضت هي الأخرى لقصف إسرائيلي أكثر من مرة «تعدّ المقرّ الرئيس لقيادة الأعمال القتالية للقوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها العاملة جنوبي دمشق»، موضحاً أنها «تتألف من 20 مبنىً أغلب طوابقها تحت الأرض، وهي مركز رئيس لتخزين الصواريخ أرض - أرض المتوسطة والبعيدة المدى». ومن المعروف أن منطقة السيدة زينب جنوبي دمشق هي منطقة نفوذ إيرانية، وتنتشر فيها مليشيات إيرانية وعراقية في ظل غياب مدني وعسكري للنظام عن المنطقة بشكل كامل. ولفتت المصادر إلى أن الإيرانيين ينتشرون في مواقع عدة داخل محافظة درعا، خصوصاً في منطقة اللجاة، وفي مقرات عسكرية تابعة لقوات النظام، منها مقر الفرقة الخامسة في بلدة ازرع، والفرقة التاسعة في منطقة الصنمين، إضافة الى منطقة تل الجموع، وتل الحارة، وتل الغالب، وفي المنطقة التي تُعرف بـ «مثلث الموت»، التي تربط بين ريف درعا الشمالي وريف دمشق الجنوبي الغربي والقنيطرة.

طاولت الغارات مناطق عدة في جنوب دمشق (فرانس برس)

شرق غرب

البشير يمثل للمحاكمة بتهمة انقلاب 1989

مثل الرئيس السوداني المعزول عمر البشير (الصورة)، أمس الثلاثاء، مع 27 من رموز نظامه، أمام محكمة في الخرطوم، بتهمة الإطاحة بالنظام عام 1989. وظهر البشير للمرة الأولى أمام المحكمة، بملابس السجن التقليدية، باعتباره محكوماً عليه في قضية سابقة. وأجلت المحكمة أمس، النظر في المضي في إجراءات القضية لإعداد قاعة المحكمة، بما يضمن تطبيق الشروط الصحية الخاصة بمواجهة تفشي فيروس كورونا، محددة موعد 11 أغسطس/آب المقبل، لعقد الجلسة المقبلة.

(العربي الجديد)

الديمقراطيون يحذرون من تضليل خارجي للكونغرس

حذر مسؤولون ديمقراطيون، أول من أمس الإثنين، من تعرض الكونغرس لحملة تضليل خارجية، معربين عن قلقهم البالغ من الجهود التي تهدف إلى التأثير في انتخابات الرئاسة الخريف المقبل. وبعثت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي ونواب من الحزب رسالة إلى قائد الشرطة الفيدرالية كريستوفر راي، للمطالبة بإعلام الكونغرس بذلك، متحدثين عن «تهديدات محددة وخطيرة»، ومرفقين رسالتهم بمعلومات سرية.

(فرانس برس)

كورونا يهدد بتعطيل المناورات بين واشنطن وسيول

أعلن مسؤولون كوريون جنوبيون، أمس الثلاثاء، أن سيول وواشنطن تبحثان الاتفاق على حجم ومدى وموعد تدريبات عسكرية سنوية مشتركة بين البلدين، والتي تجري عادة في شهر أغسطس/آب المقبل، في ظل تهديد تفشي فيروس كورونا بتعطيلها. وقال المسؤولون إن وزير دفاع كوريا الجنوبية جيونغ كيونغ دو ونظيره الأميركي مارك إسبر تواصلا هاتفياً أمس، فيما أشار مسؤول كوري جنوبي إلى أن التدريبات «قد تشمل المزيد من أساليب المحاكاة والقليل من التدريب الميداني».

(رويترز)

إسبر يعتزم زيارة الصين في 2020

أعلن وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر (الصورة)، أمس الثلاثاء، عزمه زيارة الصين هذا العام، في خضم توترات بين البلدين، بشأن قضايا عدة، أبرزها ملف بحر الصين الجنوبي. وأعرب إسبر، خلال ندوة إلكترونية نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عن أمله في زيارة الصين قبل نهاية العام بصفته وزيراً للدفاع، «بهدف تحسين التعاون في القطاعات التي لدينا فيها مصالح مشتركة، ووضع أنظمة الاتصال اللازمة في وقت الأزمة».

(فرانس برس)

أذربيجان: إسقاط مسيرتين لأرمينيا

أعلنت أذربيجان، أمس الثلاثاء، عن إسقاط طائرتي استطلاع من دون طيار تابعتين لأرمينيا. وأوضحت وزارة الدفاع في بيان، أنها أسقطت طائرة كانت تقوم بجولة استطلاعية فوق مواقع أذرية على خط التماس، متحدثة عن إسقاط طائرة أخرى كانت تقوم بجولة استطلاعية على الخط الحدودي باتجاه منطقة توفوز.

(الأناضول)

رصد

تحذير من مؤامرة إماراتية ضد تونس

حذّرت قوى سياسية تونسية مما سمته «مؤامرة إماراتية» لتحويل البلاد إلى النموذج الليبي، وسط اعتقاد بأن «اعتصام» البرلمان جزء منها

تونس ـ **سمية بركات، آدم يوسف**

وضعت قوى برلمانية وسياسية عدة في تونس اعتصام البرلمان الذي أقدم عليه «الحزب الدستوري الحرّ»، في سياق مؤامرة إماراتية ضد تونس بالتعاون مع قوى داخلية، مؤكدين أن ما يحصل من فوضى هدفه إفشال التجربة التونسية وإرباك المشهد السياسي في تونس. يأتي ذلك في وقت رأت حركة النهضة في استئناف الجلسة العامة بالبرلمان بعد تعطيل دام لأيام بسبب اعتصام نواب الحزب الدستوري الحر، انتصاراً للديمقراطية على القوى الرجعية. وأكدت كتلة «النهضة» البرلمانية أن «الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب انطلقت صباح (أمس) الثلاثاء بعد طرد نواب كتلة الدستوري الحر من منصة الرؤساء في المبنى الفرعي للمجلس». وذكرت النهضة في بلاغ رسمي "أن الجلسة انطلقت بسيرها العادي، خصوصاً بعد التعطيل الكبير الذي حدث منذ الأسبوع الماضي، وعدم عقد جلسة انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية رغم التوافق الحاصل بين الكتل النيابية". ومن المفترض أن يناقش المجلس خلال هذه الفترة عدد من مشاريع القوانين، على غرار مشروع القانون المتعلق بتشغيل أصحاب الشهادات العليا الذين تجاوزت بطالتهم 10 سنوات. وانسحب نواب الدستوري الحر من قاعة الجلسة بعد تعنيف عدد من الكتل عن استبدالها وتنديدها، لتعقد تعطيل مشاريع قوانين. وعمدت موسى وعدد من نواب كتلتها إلى قطع انطلاق الجلسة باعتلاء المنصة في المبنى الرئيسي للبرلمان، ما دفع البرلمانيين إلى التحول إلى المبنى الثاني الفرعي. وقالت القيادية والنائب بحزب النهضة، يمينة الزغلامي، في حديث لـ«العربي الجديد"، إن كتلة حركة النهضة تمكنت من تحرير المنصة من اعتصام نواب الدستوري الحر، مؤكدة أن "المعتصمين غادروا المنصة بعد الحديث معهم واستئناف الجلسة لأشغالها بشكل طبيعي".

في هذه الأثناء، شدّد رئيس كتلة حركة النهضة في البرلمان، نور الدين البحيري، على أن ما يحصل في تونس ليس مجرد مناوشات بين نواب النهضة وكتلة عبير موسي، بل إن من سماهم بـ "كتلة (القيادي المفصول من حركة فتح محمد) دحلان و(نائب رئيس شرطة دبي) ضاحي خلفان في البرلمان، بواصلون ممارسة العنف واحتلال مجلس نواب الشعب، لتمهيد الطريق أمام الانقلاب الإماراتي في تونس، على غرار ما حصل في مصر".

وأضاف البحيري، في حديث لـ«العربي الجديد"، أن جماعة حزب موسي وتحركاتها بالتوازي مع مؤامرات الإعلام الإماراتي المصري تكشف حجم الدعم السياسي الإعلامي لموسي ومحاولات لاستهداف التجربة التونسية كما تم استهداف التجربة الليبية. وهذا التدخل ليس خافياً. وأضاف أن موسي ليست سوى أداة لتنفيذ مخطط إماراتي ضد الثورة التونسية. واعتبر أن اللائحة ضد رئيس البرلمان راشد الغنوشي مجرد وسيلة لتنفيذ مخطط إماراتي معادٍ لتونس والتجربة الديمقراطية. ورأى أن هؤلاء "يؤدون كل يوم عملائهم للمحور الإماراتي المصري بهدف تخريب التجربة التونسية". واعتبر البحيري أن التجاذب الحاصل تحت قبة البرلمان مجرد محاولات لافتعال أزمة، على الرغم من أن تونس تحاول العمل لاستكمال المسار الديمقراطي، لكن البعض يحاول التخريب وتدمير التجربة وزجّ البلاد في حرب أهلية، من قبل أشخاص لا يعترفون بالديمقراطية. من جهته، ذكر المستشار السابق للحكومة، جوهر مبارك، في منشور له عبر صفحته على «فيسبوك»، أن السعودية والإمارات تخربان الوضع الداخلي.

> استهداف رئيس مجلس النواب لا يُقصد منه الغنوشي بل الثورة

بدوره، اعتبر القيادي في ائتلاف الكرامة، نور الدين العلوي، في حديث لـ«العربي الجديد"، أن مصير التيار الديمقراطي وحركة الشعب مرتبط بموقفهما من عصابة التجمع، مشيراً إلى أن ما يحدث اليوم هو حالة انقلابية موصوفة على السلطة التشريعية الأولى، وهي تخريب للثورة التونسية وللتعايش المشترك في تونس. ووصف ما يحصل بـ«الثورة المضادة»، وقد استُخدم فيها التيار الديمقراطي وحركة الشعب كدروع.

لكنه اعتبر أن التجاذب سينتهي بمجرد الاتفاق على تشكيل الحكومة، وما يحصل يندرج في إطار تحسين الشروط. أما وزير الصحة السابق، عبد اللطيف المكي، فرأى أن استهداف رئيس مجلس النواب لا يُقصد منه شخص الغنوشي، بل الدولة ومؤسساتها وكل الثورة، مضيفاً أن حماية البرلمان من الفوضى والتعطيل هي حماية للدولة ولسلطة القانون. وشدّد في منشور له على «فيسبوك» على أن مؤسسات الدولة من رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية والحكومة تمثل وحدة واحدة تجسد وحدة الدولة، وأي تساهل في تطبيق القانون يُعتبر رسالة سلبية للذين يريدون إسقاط التجربة.

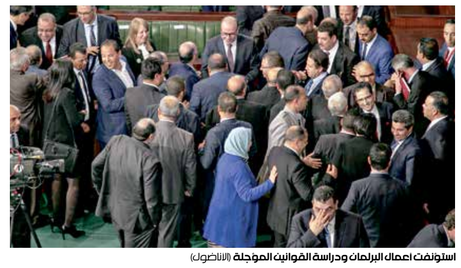
استوثقت أعمال البرلمان ودراسة القوانين المؤجلة (الأناضول)

تقرير

تقديرات إسرائيلية وأميركية لا تستبعد رداً

لا تستبعد تقديرات أميركية وإسرائيلية احتمال رد إيران على الهجمات والتفجيرات التي تستهدفها منذ أشهر

تشير تقديرات أميركية وإسرائيلية إلى أن استمرار إحراج إيران عبر سلسلة الهجمات والتفجيرات التي طاولت أراضيها، والتي تتصل بمشروعها النووي، من شأنه أن يدفع النظام الإيراني إلى الردّ على هذه الهجمات، سواء باستهداف مواقع إسرائيلية أم أهداف أميركية، علماً بأنّ إسرائيل أقرّت أخيراً بأنها تعرضت في شهري إبريل/نيسان، ومايو/حزيران، لهجومي «سايبر» استهدفا منشآت مياه.

وأشار محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في صحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل، في تحليل نشره، أمس الثلاثاء، إلى أن قائد القيادة المركزية الأميركية، الجنرال فرانك ماكينزي، أقرّ نهاية الأسبوع الماضي، في إحاطة مع مراسلين من المنطقة، وفي تصريح لـ«واشنطن بوست»، بأن من شأن إيران الردّ بعمل ضد إسرائيل، وأنه يمكن أن تندلع أزمة جديدة على أثر «الهجمات الأخيرة ضد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز. وضد مواقع البرنامج الصاروخي الإيراني. فإيران تتهم إسرائيل وتجربتي تقول لي إنهم سيردون». وأضاف ماكينزي، في إحاطة مع صحافيين من المنطقة، أن اغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، في يناير/كانون الثاني الماضي، أوجد معادلة ردع جديدة لكن النظام يسعى لاعتراض هذه المعادلة، قائلاً: «إيران تواصل التطلع لترسيخ هيمنة إقليمية وإخراج الولايات المتحدة من المنطقة، لكنهم سيحاولون ذلك من دون تجاوز الخطوط الحمراء التي رسمناها».

وبحسب هرئيل، فإنّ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ترصد هي الأخرى أخيراً حداً معيناً في أوساط النظام في إيران، بفعل غياب سليماني.

ووفق هرئيل، فإن سلسلة التفجيرات الأخيرة في إيران تضع النظام في ضائقة، لأنها تأتي فصلاً لعملية اغتيال قاسم سليماني، وحادثة إسقاط الطائرة الأوكرانية عن طريق الخطأ، وتفشي جائحة كورونا، مع ما تعانيه إيران من ضائقة اقتصادية وانخفاض سعر صرف العملة الإيرانية بنحو 50% في النصف الأخير من الشهر الحالي.

ويشير التحليل إلى الغضب الشعبي الإيراني بعد قرار الحكومة رفع الدعم عن بعض السلع الضرورية، وهو ما أدى، مع العقوبات الأميركية، إلى دفع الحكومة الإيرانية واضطرارها إلى فتح الاقتصاد وإعادة الحياة مجدداً لطبيعتها. كما أدى ما تواجهه إيران إلى تقليص الدعم المالي المخصص لـ«حزب الله» وللمليشيات الإيرانية وتلك في العراق، ولمنظمات أخرى تحركها إيران لخدمة مصالحها في المنطقة. وتضاف إلى هذه المصاعب أيضاً، حقيقة تكثيف إسرائيل من هجماتها على مواقع إيرانية في سورية، وآخرها هجوم يوم الاثنين الماضي الذي استهدف منطقة مطار دمشق الدولي.

وينقل هرئيل في سياق التقديرات الأميركية أيضاً، تصريحات دالية ديسي كاه، مديرة مركز سياسات الشرق الأوسط في معهد «رند» الأميركي، لشبكة «سي إن أن»، قبل يومين، والتي قالت فيها إن مسؤولين رفيعي المستوى في إسرائيل يرصدون كون إيران معزولة في الساحة الدولية وفي موقف ضعيف.

ووفق قولها، فإنّ الدمج بين سياسة التصعيد القصوى التي تمارسها إدارة ترامب على إيران، وتفشي كورونا، ومقتل سليماني، يحث إسرائيل على الضغط بدورها على إيران.

وتضيف أنّ إدارة ترامب لا تتخذ أي خطوة لكبح جماح إسرائيل، وتساهم عملياً في دفع القيادة الإسرائيلية للاعتقاد بأنها تملك ضوءاً أخضر للعمل. وقدرت دالية ديسي كاه، وجود خطوات وعمليات إسرائيلية أخرى مرتقبة، بتجاوز هدفها مجرد تغيير مستوى الاحتكاك العسكري إلى حدّ محاولة إسقاط النظام الإيراني.

> بولتون: يجب القلق مما يمكن حدوثه بولاية ترامب الثانية

وتحذر المحللة الأميركية من أن تكون إسرائيل تتجه لرهان خطير في حال افترضت أن إيران لن ترد، لأنه من الصعب منع تصعيد في الوضع الإقليمي الحساس أصلاً.

من جهته، قال مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون، إن قرار الرئيس دونالد ترامب، بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، جاء لاعتبارات تهدف لإرضاء «الجمهور»، ولهذا السبب يجب أن تشعر إسرائيل بالقلق بشأن ما يمكن أن يحدث في ولاية ثانية محتملة لترامب، عندما لا يعود يسعى لإعادة انتخابه. وبحسب وكالة الأناضول، نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن بولتون قوله إن «السياسات الأميركية المحلية، هي عامل مؤثر كبير على ترامب، ولهذا السبب فإنه إذا ما أعيد انتخابه في نوفمبر/تشرين الثاني، فإننا لا نعرف ما الذي سيفعله بمجرد تحرره من القيود الانتخابية». وأضاف «لهذا السبب، فإن أي شخص مهتم بما يحدث في الشرق الأوسط، يجب أن يقلق بشأن ما سيحدث في فترة الولاية الثانية (لترامب)».

نضال...

قضية

يحاول النظام في مصر الإطباق على كل مورد مالي ممكن، وهو ما يفعله عبر إجراء تعديلات قانونية على «صندوق مصر السيادي»، بما يسمح عملياً بتسرب أصول مصر العقارية من نطاق الأملاك الحكومية

أصول مصر العقارية في طريقها إلى الإمارات

تعديلات متكاملة في قانوني الصندوق السيادي وقطاع الأعمال العام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتجه النظام المصري إلى تفعيل تعهداته السابقة للإمارات والسعودية بزيادة ضمانات الأمان الخاصة باستثماراتهم، التي يرغب في تدفقها على «صندوق مصر السيادي»، وكذلك توسيع طبيعة الكيانات التي يمكن للدولة المصرية استثمارها في الصندوق، لتشمل بصورة واضحة جميع «الكيانات المملوكة للدولة أو الجهات التابعة لها، أو الشركات المملوكة للدولة، أو التي تساهم فيها أو يُعهد إلى الصندوق بإدارتها». وبالتزامن مع طرح تعديل على قانون الصندوق الصادر عام 2018 بهدف تحقيق ذلك، بعد اعتماده من مجلس الوزراء نهاية العام الماضي، ناقش مجلس النواب، أول من أمس الاثنين، مشروعاً آخر يتكامل معه، يتمثل في إضافة نصوص لقانون قطاع الأعمال العام إلى الصندوق. مع العلم أن التعديل المقترح أساساً يسمح بذلك أيضاً، غير أن هذه المزاوجة تستهدف تنظيم حالة الشركات، بما تضمّنه من أصول ضخمة وعمالة كبيرة بعد ضمها إلى الصندوق.

هذه الخطوة كانت متوقعة منذ اليوم الأول لإنشاء الصندوق الذي استحدثه الرئيس عبد الفتاح السيسي ليستحوذ من خلاله على أصول الدولة ويسمح باستثمارها بسهولة، من دون الاصطدام بعراقيل اقتصادية وقانونية، بل خلق له وضعاً يرى كثير من المراقبين أنه غير دستوري. فقانون الصندوق يسمح له باستغلال واستثمار وبيع الأملاك العامة التي من المفترض دستورياً أن تديرها الدولة بالنيابة عن الشعب، بحجة أن تلك الأملاك هي أصول غير مستغلة، وأن الدولة عاجزة عن استغلالها بالصورة المثلى. وسيتم نقلها بعد تطبيق القانون عليها بقرار جمهوري من حيز الملكية العامة إلى الحيز الخاص، وسيتم تصنيفها بأنها «من أملاك الدولة الخاصة»، ما يعني أن حصيلة استغلال تلك الأملاك لن تخصص للمنفعة العامة، بل سيعاد تدويرها واستغلالها في أنشطة الصندوق الأخرى التي ستمارس بمعزل تام عن الأجهزة الرقابية.

وأجرت وزارتا التخطيط والاستثمار اتصالات مع الإمارات والسعودية طوال العامين الماضيين، لإتمام شراكات استثمارية بين الصندوق المصري وبعض الصناديق الاستثمارية في تلك الدول، بهدف تأسيس صناديق مشتركة أو شركات مساهمة، تخرج بأصول الصندوق تماماً من نطاق الأملاك الحكومية.

وستصبح تلك الصناديق أو الشركات من أشخاص القانون الخاص في مصر مهما كانت نسبة مشاركة الدولة فيها، وفقاً للمادتين 13 و14 من القانون اللتين تجيزان لرئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بنقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة والمملوكة للدولة أو لأي من الجهات أو الشركات التابعة لها، إلى ملكية هذا الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل.

وبحسب تقارير سابقة لهيئات محاسبة، فإن من بين الأصول التي من الممكن التصرف بها الآن، الأراضي المملوكة لشركات: الحديد والصلب المصرية (بقيمة 500 مليون جنيه، أي نحو 32 مليون دولار)، والنصر لصناعة الكوك (الفحم)، والنصر لصناعة المطروقات، والأهلية للأسمنت في أبوزعبل، والمصرية للمجبسات، والقابضة للغزل والنسيج وشركاتها في المحافظات، والقابضة للنقل البحري والبري، والقابضة للتأمين، والقابضة للتشييد والتعمير، والقابضة للأدوية، والقومية للأسمنت (منها 800 فدان في حلوان).

الصيد الكبير للصندوق يتمثل في شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة والمحتضرة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من ذلك، فهي تمتلك العديد من السمات التي جعلتها مطمعاً للمستثمرين المصريين والعرب منذ أخر عقد في حكم الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، وأهم تلك السمات هي المساحات الشاسعة من الأراضي في جميع المحافظات وجميع مناطق القاهرة الكبرى تقريباً، ومعظمها مساحات غير مستغلة على الإطلاق.

ويعبّر مشروع القانون عن هذا الاتجاه صراحة؛ فللمرة الأولى منذ صدور قانون قطاع الأعمال العام الصادر عام 1991، تسمح المادة 19 بالتصرف في الأسهم والحصص المملوكة للدولة في الشركات القابضة، وكذلك الأسهم والحصص التي تملكها الشركات القابضة في الشركات التابعة لها أو غيرها من الشركات. وهو ما اعترض عليه مجلس الدولة عند مراجعته للمشروع خلال الشهر الحالي في ملاحظاته، التي ذكر فيها أن ذلك الاتجاه يخالف فلسفة القانون بالكامل، والقائمة على أن تكون ملكية الشركات القابضة بالكامل للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، كما تنص المادة الأولى منه، والتي لن يطرأ عليها تعديل. وتقف مراجعة مجلس الدولة حجر عثرة أمام تمرير سهل لمشروع القانون في مجلس النواب الموالي للنظام، ففي الملاحظات إدانة صريحة للتصرف في رأسمال الشركات القابضة أو طرحها أو السماح بتداول أسهمها، مع الإشارة للفارق الجوهري بين الشركات القابضة والتابعة في ذلك، إذ يسمح القانون بالتعامل على أسهم الشركات التابعة فقط.

كما يفصح المشروع عن نوايا نقل التبعية للصندوق ومن ثم المستثمرين بصورة فاضحة، فالمادة 19 أيضاً تسمح صراحة بـ«التنازل» عن الأصول غير المستغلة، بقرار من مجلس إدارة الشركة، من دون مقابل، في إجراء ليس له مثيل في القوانين الحاكمة للتعاقدات الحكومية، فضلاً عن عدم تحديد النص ضوابط التنازل والسمات الواجب توافرها في الجهة المتنازل إليها، مما يوسع احتمالية التنازل لتشمل ما هو أبعد من الصندوق السيادي، مثل الأشخاص والشركات المصريين وغير المصريين.

وهناك 126 شركة قابضة وتابعة في ذلك القطاع، تمّ تصفية شركتين فقط بعد تعرّضهما لخسائر قياسية خلال 6 سنوات، فضلاً عن وجود عشرات الشركات الخاسرة التي فشلت خطط النهوض بها أو تسويقها من جديد. وتُعتبر العمالة الكثيفة التي تحظى بحماية قانونية في تلك الشركات من أسباب عدم إقبال المستثمرين على شرائها، خصوصاً بعد صدور عشرات الأحكام قبل وبعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، ببطلان التصرفات التي تمّت على تلك الشركات ودانت فساد العقود التي أبرمت مع المستثمرين. وكان النظام واضحاً في توجهه لإلغاء آثار تلك الأحكام، حتى قبل وصول السيسي لقصر الاتحادية، فصدر قانون يمنع العمال من الطعن على خصخصة وبيع أسهم في الشركات التي يعملون فيها.

وفي نفس الاتجاه تمضي التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون قطاع الأعمال العام تمهيداً لنقل شركاته لـ«صندوق مصر السيادي»، قدماً، خصوصاً مع اقتراح موادّ تهدف إلى إلغاء حقوق العمال ومشاركتهم في اتخاذ القرار وحريتهم النقابية. وتُعتبر هذه الخطوة تعبيراً عن توافق بين دوائر النظام السياسية والاقتصادية والتشريعية على وجوب تسليم تلك الشركات للصندوق تمهيداً لإعادة استغلالها بالكامل، خالية من مسببات المشاكل المستقبلية بين المستثمرين وشركاء الصندوق من ناحية والعمال من ناحية أخرى، فكان الحل السهل هو الجور على مصالح الفئة الأخيرة.

وعلى سبيل المثال؛ يتضمن مشروع تعديل قانون قطاع الأعمال الذي وافقت عليه اللجنة المختصة في مجلس النواب نصاً يسمح لأعضاء اللجنة النقابية فقط باختيار ممثل العمال في مجلس إدارة الشركة التابعة، وحرمان العمال من ممارسة حقوقهم في اختيار منظماتهم النقابية والانضمام لها أو الانسحاب منها، في صورة مخالفة للدستور، بما ينتهي إلى خلق وضع يُجبر فيه العامل على الانضمام للجنة النقابية، ثم حرمان من لم ينضموا لها من اختيار ممثليهم، بالتالي يضمن النظام التأثير على رأي وموقف ممثل العمال في مجلس الإدارة ليكون متماشياً مع موقف اللجنة النقابية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الخطيرة مثل التنازل عن الأصول.

يذكر أن قانون الصندوق السيادي كان يقتصر في تعامله، عند إصداره عام 2018، على إعطاء الحق لرئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الوزراء والوزير المختص، نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة أو المستغلة، شرط الاتفاق مع وزير المالية والوزير المختص، إلى الصندوق، مما يفتح الباب بشكل تلقائي لخصخصة آلاف الكيانات الحكومية. لكن هذا على ما يبدو لم يكن كافياً، فأضافت الحكومة في مشروع قانون سيصدر قريباً عبارة «التي تساهم فيها الدولة»، مما يعني إضافة طيف واسع من الكيانات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة المصرية، من خلال جهاتها التنفيذية أو الشركات القابضة والتابعة بقطاع الأعمال العام، وحتى الجيش والمخابرات والأجهزة السيادية والأمنية الأخرى التي دخلت سوق الاستثمار بكثافة في عهد السيسي.

وسبق أن ذكر مصدر مطلع بمجلس الوزراء لـ«العربي الجديد»، أن «التعديلات تم وضعها على عجالة بتوجيهات مباشرة من السيسي بعد عودته من زيارته لأبو ظبي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بهدف تلافي بعض المشاكل التي شغلت المستثمرين الإماراتيين وحكومتهم الفترة الماضية بشأن استثماراتهم في مصر ومساعداتهم للنظام الحاكم». وأضاف أن «المسؤولين الإماراتيين أبلغوا السيسي وعدداً من الوزراء المصريين خلال هذه الزيارة، وخلال زيارة سابقة لوفد من المستثمرين المصريين في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بأنهم غاضبون من الطريقة التي تدار بها المساعدات الإماراتية لمصر، سواء التي يتم تخصيصها للحكومة أو تلك التي يفوض السيسي الجيش في التعامل معها، وأن مناخ الاستثمار في مصر، لا سيما في الصندوق السيادي، لا يتسم بالأمان الكافي».

وخلال تلك الزيارة أطلق السيسي وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد ما وُصف بـ«منصة استثمارية استراتيجية مشتركة» بقيمة 20 مليار دولار، مناصفة عبر شركة أبوظبي التنموية (القابضة) و«صندوق مصر السيادي». وبعد عملية الإطلاق، قالت وزيرة التخطيط هالة السعيد، إن نسب المساهمة في المنصة ستتوزع بواقع 50 في المائة لكل طرف، على أن تسهم مصر بأصول عينية، تعادل 10 مليارات دولار، في مقابل توفير شركة «أبو ظبي التنموية القابضة»، ممثلة عن الجانب الإماراتي، سيولة مالية بنفس القيمة، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك، وأن المرحلة الأولى تتضمن إنشاء ثلاثة صناديق فرعية في مجالات الصناعة الزراعية والقطاعات المالية والسياحة، كاشفة أن مدة الاتفاق تتراوح بين 7 و10 سنوات.

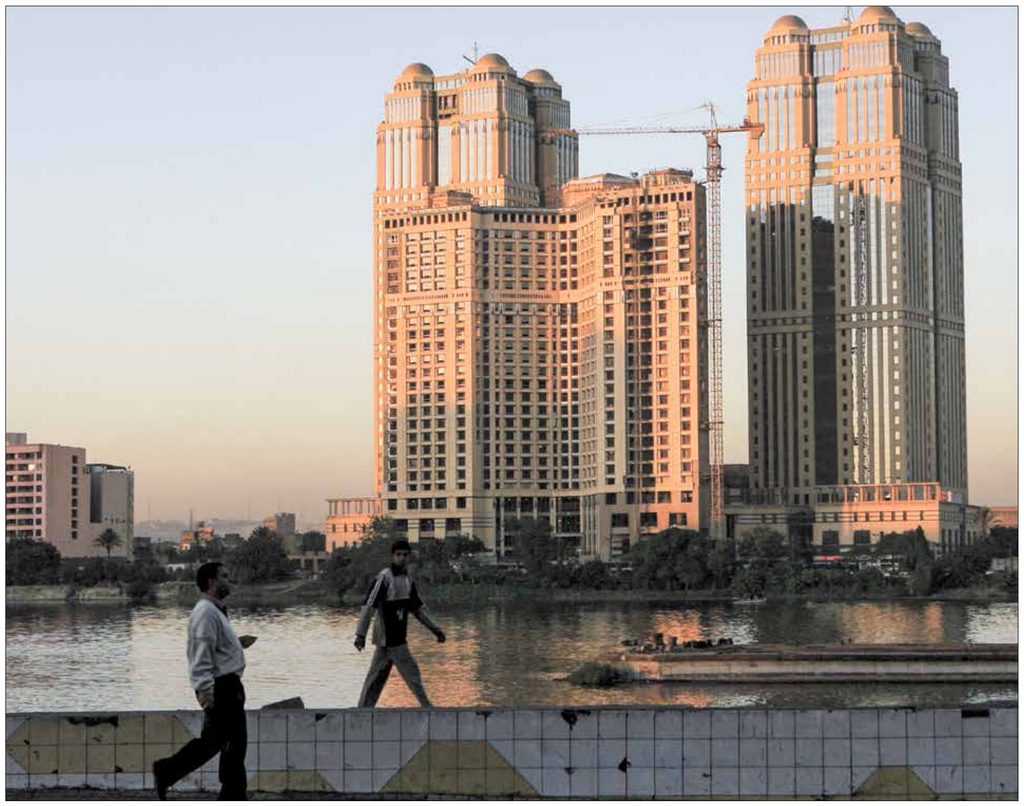

أبو ظبي «مستعرضة» من طريقة إدارة مساعداتها بمصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

ستُمارس أنشطة صندوق مصر بمعزل عن الأجهزة الرقابية

المادة 19 تسمح بـ«التنازل» عن الأصول غير المستغلة

معاناة أهالي «قرية الصيادين»

تستمر معاناة أهالي «قرية الصيادين» بعدما قررت نيابة «مينا البصل» في محافظة الإسكندرية، حبس 41 من سكان القرية المحتجزين بتهمة التظاهر والتجمهر، وإخلاء سبيل متهم واحد بسبب حالته الصحية. وبدأت الواقعة بعد تظاهرات للأهالي، يوم الجمعة الماضي، ضد الانتقال إلى مساكن «بشاير الخير»، لأن نحو 80 في المائة من الأهالي بحوزتهم أوراقاً تثبت ملكية المنازل التي يعيشون فيها، الأمر الذي رفضته الحكومة.

ليبيا: عودة المشاورات التركية الروسية

تعود المشاورات حول ليبيا اليوم بين أنقرة وموسكو، فيما خرجت تركيا بلغة تهدئة تؤكد على الحلّ السياسي، وتحذر من التهور بعد قرار البرلمان المصري

طرابلس ـ **العربي الجديد**
إسطنبول ـ **جابر عمر**

لا تزال تداعيات إعلان البرلمان المصري أول من أمس الإثنين، موافقته على إرسال قوات مصرية في مهام خارج الحدود، تلقي بثقلها على المشهد الليبي، وسط تساؤلات حول إمكانية ومدى حجم أي تدخل مصري عسكري مباشر في هذا البلد، حيث يستمر الوضع الميداني متجمداً عند حدود سرت – الجفرة، على الرغم من التحشيد المتبادل بين طرفي الصراع، أي حكومة الوفاق وعليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بانتظار المشاورات السياسية الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من تحشيد إعلامي وسياسي لبعض دول الإقليم، دعماً لأي تدخل مصري، إلا أن لغة التهدئة عادت لتطغى، خصوصاً بعد ما صدر عن الاتصال الهاتفي أول من أمس بين الرئيسين المصري والأميركي عبد الفتاح السيسي ودونالد ترامب، وكذلك أمس، من تأكيد أنقرة، الداعمة لحكومة الوفاق الليبية، على أولوية الحل السياسي. ويأتي ذلك فيما أكدت صحيفة «صباح» التركية، المقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم، أمس، أن وفداً روسياً سيصل إلى تركيا اليوم الأربعاء، من أجل عقد لقاءات حول تطورات الأوضاع في ليبيا، وخصوصاً ملفي سرت والجفرة.

وأوضحت الصحيفة التركية أن مساعد وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشنين، سيزور مع الوفد المرافق له أنقرة، من أجل لقاء مساعد وزير الخارجية التركي سدات أونال، لعقد اجتماعات تقنية هي الأولى بعد تأجيل الاجتماعات قبل أكثر من شهر، لعدم حصول توافق بين البلدين. ولفتت الصحيفة إلى أن اللقاء المرتقب سيضع خارطة طريق لحل المسائل العسكرية والسياسية العالقة في ليبيا، وأهمها الأزمة المتعلقة بسرت، مضيفة أن التطورات في المفاوضات الجارية هي التي ستحدد إمكانية عقد لقاء على المستوى الوزاري خلال الأيام المقبلة.

في هذه الأثناء، أجرى وزير الشؤون الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، أمس، زيارة عمل إلى روسيا بدعوة من نظيره الروسي سيرغي لافروف، لبحث ملفات عدة، على رأسها الأزمة الليبية، بحسب ما ذكرت وكالات الأنباء الروسية. من جهته، أكد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس، أن الحلّ الوحيد في ليبيا سياسي، معتبراً أن كل من اختار الحلّ العسكري حتى اليوم في هذا البلد «مني بالهزيمة». وقال جاووش أوغلو، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره النيجري كالا أنكورو، في نيامي، إن بلاده «طالما أكدت على الحل السياسي في ليبيا»، إذ «لا طريق آخر للخروج من الأزمة، وجميع السبل الأخرى لن تحقق نتائج لأحد». من جهته، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده «دحرت الانقلابيين الذين يهددون العاصمة الليبية طرابلس»، محذراً من أن بلاده «لن تسمح بأي عمل متهور في ليبيا». كما أكد أن تركيا ستواصل انتزاع حقوقها دون التعدي على الآخرين، في إشارة إلى التنقيب في البحر المتوسط، وذلك خلال اجتماع تقييمي لأداء «حكومة النظام الرئاسي» خلال العامين الماضيين.

وفي ليبيا، لم يخرج أي بيان رسمي من قبل حكومة الوفاق رداً على قرار البرلمان المصري. إلا أن مجلس النواب المجتمع في طبرق اعترف بالقرار جاء استجابة لطلبه للقوات المصرية بالتدخل عسكرياً في ليبيا، في وقت شكك مراقبون في نية القاهرة التدخل عسكرياً في هذا البلد.

وقال المتحدث باسم مجلس نواب طبرق، عبد الله بليحق، إن قرار البرلمان المصري «إرسال عناصر قتالية في مهام خارج حدود الدولة بالاتجاه الاستراتيجي الغربي للبلاد»، جاء «استجابة لما طالب به مجلس النواب الليبي ورئيسه المستشار عقيلة صالح بالتدخل عسكرياً في البلاد»، مؤكداً استجابة البرلمان أيضاً لـ«نداء أشقائهم الليبيين وممثليهم من مشايخ وأعيان وعُمد القبائل الليبية».

وأوضح بليحق، في بيان صدر عنه فجر أمس، أن قرار البرلمان المصري يأتي «للتصدي لكافة الأخطار التي تُحدق بأمن ليبيا ومصر القومي المشترك»، مضيفاً أن «القرار يُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وإفشال مشروع الميليشيات والفوضى الذي تدعمه تركيا»، على حدّ قوله.

ورأى الباحث في الشؤون السياسية الليبية، علي أبو زيد، أن القرار المصري جاء في سياق الصخب الإعلامي الذي تنتهجه القاهرة للتغطية على الفشل في ملف سد النهضة، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا البرلمان جعل القرار عاماً ولم يحدد ليبيا بشكل خاص، لافتاً إلى أن بيان البيت الأبيض، أول من أمس، حول توافق الرئيس دونالد ترامب والسيسي خلال اتصال بينهما على ضرورة «وقف إطلاق النار في ليبيا»، يجعل احتمالية التدخل العسكري المصري ضئيلة، لأن هذا التدخل سيمثل برأيه اصطفافاً مع روسيا، التي أصبح وجود مرتزقة «فاغنر» التابعين لها أكثر ما يزعج واشنطن في ليبيا.

من جهته، رأى المحلل السياسي الليبي مروان ذويب، أن القرار المصري يعني ضمناً أن حفتر، «لم يعد يقوى على المواجهة»، وأن مليشياته ضعيفة، ما يوجب على السيسي العمل على طلب هذا التفويض، لملء الفراغ. واعتبر الباحث السياسي في القضايا العربية، صلاح القادري، أن القرار المصري يأتي تجاوباً مع الضغوط الإماراتية والسعودية والفرنسية، لكنه يؤكد أن نظام السيسي يدرك أن دخوله وحيداً في مواجهة عسكرية مع قوات الوفاق وحليفها التركي له عواقب وخيمة، في الوقت الذي يبدو فيه أن هذا النظام متذمر من عدم دعم حلفائه الإقليميين له في ملف سد النهضة. واعتبر أن الاستراتيجية العسكرية لمصر ستقتصر على عدم المواجهة المباشرة، ما يعني «تكوينها وتدريبها لجيش ليبي موحد من القبائل»، مع اقتصار تدخلها على «تقديم الدعم الفني والاستخباري، بالإضافة إلى إنشاء قواعد ومنشآت عسكرية على الحدود الليبية من أجل المراقبة والدعم اللوجستي».

أردوغان: تركيا لن تسمح بأي عمل متهور في ليبيا

بلواصل التحشيد العسكري على محور سرت (محمود تركية/فرانس برس)

السيسي والتدخل في الجارة الغربية: معوقات بالجملة

على الرغم من حصوله على تفويض من البرلمان المصري بإرسال عناصر أمنية خارج البلاد، إلا أن التدخل العسكري في ليبيا، لا يبدو وارداً في حساباته لأسباب سياسية واقتصادية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تعقد فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تخفيف حدّة نبرته التصعيدية بشأن التدخل العسكري المباشر في ليبيا، حرص على اتخاذ جميع الإجراءات الدستورية التي لا تجعله محتاجاً في المستقبل للعودة إلى البرلمان لاستيفاء الاستحقاقات المقررة في المادة 152 من الدستور. فالموافقة التي منحها مجلس النواب لإرسال «عناصر من القوات المسلحة» خارج البلاد لحماية الأمن القومي «بالاتجاه الاستراتيجي الغربي»، تعتبر بمثابة «إقرار على بياض» بحق السيسي في أي وقت لاستخدام تلك الموافقة في إرسال عناصر عسكرية مصرية. ويمكن للرئيس المصري استخدام هذا الإقرار، سواء في صورة تنفيذ عمليات محدودة جوية وبحرية واستطلاعية كالتي تنفذها مصر فعلياً، أو في توسيع تلك العمليات لتشمل عناصر من القوات البرية والدفاع الجوي وغيرها من الأفرع التي تستلزم تواجداً ميدانياً، أو إذا حدث ما لا تتوقعه المصادر السياسية والعسكرية في مصر وكذلك المحللون في الإقليم والعالم بدخول مصر وكيلة عن الإمارات والسعودية حرباً حقيقية ضد تركيا على الأراضي الليبية.

وتعيد هذه الموافقة البرلمانية إلى الأذهان موافقة مجلس النواب عام 2015 على إرسال عناصر من القوات المسلحة للمشاركة في عملية «عاصفة الحزم» في اليمن، بحجة «الدفاع عن أمن مصر الاستراتيجي بمنطقة باب المندب»، والتي لم يفعّلها السيسي بصورة حقيقية كما كانت تتمنى السعودية آنذاك. لكن تلك الموافقة التي ما زالت سارية المفعول، تسمح للسيسي باستخدامها في أي وقت من دون الاضطرار لاتخاذ نفس الإجراءات.

وعلى هامش الاعتبارات السياسية والعسكرية لتعامل السيسي مع القضية الليبية؛ فإن هذا النوع من الموافقات البرلمانية، محاط بالكثير من الشكوك الدستورية والمشروعية، فالنص الدستوري يتحدث عن «إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة»، بما يعني أن تكون هذه المهمة محددة وموجّهة لمكان محدد وفي توقيت محدد، عكس ما حدث في اليمن عام 2015 وما يحدث في الشأن الليبي حالياً. ويعكس هذا سياسة السيسي الدائمة للالتفاف على نصوص الدستور وتطويعها لخدمة أهدافه والتخفيف من القيود الإجرائية المنصوص عليها.

أما من الناحية السياسية داخلياً؛ فقد جاءت موافقة البرلمان، مصحوبة بترويج إعلامي مكثف لفكرة «التفويض» التي يحب السيسي على المستوى الشخصي والمؤسسي الاستناد إليها، كما حدث في يوليو/تموز 2013 عندما طالب في خطاب شهير الشعب المصري بالنزول للشوارع وإعطائه «أمراً وتفويضاً لمحاربة الإرهاب». وهو ما استغله لاحقاً لارتكاب مجزرتي فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس/آب 2013. وبحسب الرواية الرسمية المصرية، فقد فوّض الليبيون، ممثلين في مجلس النواب بطبرق وشيوخ القبائل الذين استضافهم في القاهرة يوم الخميس الماضي، السيسي، وكذلك فعل المصريون الممثلين في مجلس النواب، بغرض «حماية الأمن القومي للدولتين من خطر المستعمر التركي والمليشيات الإرهابية المتطرفة (المقصود بها قوات حكومة الوفاق)»، على حد وصف بعض المؤسسات والشخصيات المصرية.

ولكن مع ارتفاع وتيرة الترويج لفكرتي التفويض والاستعداد لدخول المعركة، أخذت تصريحات مؤسسة الرئاسة والمسؤولين التنفيذيين والنواب منحى آخر، مفاده أن التفويض يستهدف الاستعداد للقتال «عند الحاجة»، وأنه في الحقيقة توكيل للسيسي لاتخاذ ما يشاء من قرارات، سواء بالتصعيد العسكري أو باتباع الطرق السياسية والدبلوماسية.

وخلال الأيام الثلاثة الماضية تعمّدت المخابرات العامة بث تلك الرسائل المتنوعة بين «الاستعداد للحرب المباشرة، والتفويض لاتخاذ القرار المناسب سواء بالحرب أو السلم، والدخول الأكيد لليبيا حال تجاوز الخطوط الحمراء» في وسائل الإعلام التابعة لها، لتحقيق عدة أهداف. أول تلك الأهداف، استمرار استنفار الجبهة الداخلية وإشعار المواطنين بأن البلاد مقبلة على حرب تستدعي الاصطفاف والوقوف خلف رجل واحد هو «القائد البطل رئيس الجمهورية»، كما وصفه وزير الأوقاف محمد مختار جمعة. وهي حالة يتعمّد النظام إشاعتها دائماً منذ صعود السيسي للسلطة وتكوين دوائره ومؤسساته، لتبرير سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم تحقيق الوعود الإصلاحية والعصف بالحريات وقمع الأصوات المعارضة، تحديداً على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما الهدف الثاني فهو عدم ظهور السيسي في صورة المتراجع عن العمل العسكري تحت وطأة التأثيرات الأجنبية، تحديداً بعد الترويج الواسع للحرب في وسائل الإعلام الموالية للسلطة منذ شهر تقريباً، بعد طرح السيسي مسألة الخط الأحمر لمحور سرت – الجفرة. أما الهدف الثالث فموجّه للخارج، بالسعي في الأساس لانتزاع أوراق أكثر من القوى العظمى، تحديداً من الولايات المتحدة، للضغط على تركيا بغية تثبيت الأوضاع على الساحة العسكرية وإنقاذ مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من خسائر إضافية، ريثما يتم تجهيز جيش بديل، كما لمّح السيسي نفسه في خطابه أمام شيوخ القبائل، أو تحسين أوضاع حفتر على الأرض، أو الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن المقترحات الأميركية والروسية والأوروبية المتداولة، ومنها إنشاء منطقة عازلة بين شرق ليبيا وغربها وإيجاد وضع خاص للمثلث النفطي، وغيرها من الأطروحات التي تمنع اندلاع الحرب.

وتشير مصادر حكومية ودبلوماسية مصرية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، إلى أن هناك أموراً أخرى تجعل من المستحيل اندلاع حرب، أو إرسال عناصر عسكرية مصرية بكثافة إلى ليبيا، أبرزها سوء الأوضاع الاقتصادية ليس في مصر وحدها بل في المنطقة والعالم، وعدم وجود تمويل من الإمارات والسعودية لعملية واسعة قد تشكل مخاطرة، وكذلك فإن مصر من الأساس مهتمة بالأزمة الليبية ليس بسبب عمقها الاستراتيجي الغربي وحسب، بل لتعلق الأمر ببحثها عن مصادر دخل مستدامة ومستقرة مثل حقول الغاز البحرية والاشتراك في عمليات إعادة تأهيل حقول النفط الليبية مع شركاء فرنسيين وإيطاليين. وهذا الهدف في الواقع يقتضي الحفاظ على الموارد بدلاً من إهدارها.

وسبق أن كشفت المصادر ذاتها لـ«العربي الجديد» قبل اجتماع السيسي بشيوخ القبائل، أن الصوت الأعلى داخل الأجهزة المصرية إزاء التحرك الميداني داخل ليبيا، يرجح اتخاذ إجراءات نوعية عن بعد، بما يحافظ على مسافة تمنع استنزاف قدرات وطاقات الجيش المصري في أرض جديدة عليه كلياً، وفي ظروف غير مسبوقة، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية الباهظة التي يمكن تكبدها في تلك المغامرة غير المحسوبة.

وتتطابق هذه الأصوات، ومنها شخصيات في المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمخابرات والخارجية وبعض الدوائر الأخرى، مع تقارير تقدير موقف عديدة قُدمت إلى السيسي الشهر الماضي حول الأزمة الليبية، وقد أوصى أحدها بإنشاء قاعدة عسكرية مصرية في شرق ليبيا لضمان استمرار مراقبة الجيش المصري عن قرب للأوضاع الميدانية، وعدم الزج بأعداد كبيرة من القوات، مع التوسع في تدريب أفراد القبائل الليبية والبدء في تكوين جيش ليبي كبير موال لمصر تكون نواته مليشيات حفتر.

وبالتزامن مع الضغوط الأميركية المكثفة لمنع تفاقم الأوضاع في ليبيا؛ أعلن مجلس الدفاع الوطني برئاسة السيسي الأحد الماضي عن «التزام مصر بالحل السياسي كسبيل لإنهاء الأزمة الليبية»، وأنها «تسعى لتثبيت الموقف الميداني الراهن وعدم تجاوز الخطوط المعلنة، بهدف إحلال السلام بين جميع الفرقاء والأطراف الليبية» من دون ذكر التدخل العسكري من قريب أو بعيد. وتكرر الأمر في بيان الرئاسة المصرية أول من أمس الاثنين، في الاتصال بين السيسي والرئيس الأميركي دونالد ترامب.

حصل السيسي على تفويض البرلمان للانخراط في حرب اليمن عام 2015

استخدم السيسي الجيش المصري لفض اعتصامات عام 2013 (فرانس برس)

يقوم الرئيس الأميركي دونالد ترامب بكل شيء، حرفياً، لضمان استمراره لولاية ثانية في رئاسيات 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويسعى في هذا السياق، إلى إحكام قبضته الأمنية على الولايات المتحدة، بانياً جيشه السرّي من رحم الدولة

حرس حدود وعملاء مجهولون

ترامب يبني جيشه السرّي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يعمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب على استخدام صلاحياته من أجل الحصول على «جيشه الخاص» تحت مسمى «الحفاظ على القانون في المدن الأميركية»، مستخدماً بصورة خاصة الجمارك وحرس الحدود، وهي مجموعات تابعة للدولة، لكن تاريخها وسلوكها أقرب إلى فكر ترامب، بحكم عملها في سياق منع المهاجرين غير الشرعيين من الولوج إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك خصوصاً، وفي اعتبارها جهازاً يعتنق أفكارا يمينية متطرفة.

وبعد أن هاجم محتجون تماثيل لأشخاص مدنيين وعسكريين ناصروا العنصرية، على خلفية مقتل المواطن جورج فلويد على يد 4 ضباط شرطة في 25 مايو/أيار الماضي في مينيابوليس . مينيسوتا، عمد ترامب إلى تفعيل قوة فدرالية لـ«حماية التماثيل»، مستفزاً المحتجين من جهة وساعياً للتحضير الميداني لرئاسيات 3 نوفمبر/تشرين الثاني من جهة أخرى.

آخر خطوات الرئيس الأميركي، كانت تهديده مساء أول من أمس الاثنين، بإرسال مزيد من عناصر أجهزة تطبيق القانون بلباس عسكري، إلى مدن أميركية لإخماد تظاهرات منددة بالعنصرية، في خطوة اعتبرها ضرورة أمنية. وبعد قيام وزارة الأمن الداخلي بنشر عشرات العناصر من شرطة الحدود والجمارك ومنهم ببزات قتالية، في بورتلاند وأوريغون الأسبوع الماضي، قال ترامب إنه سيقوم بالخطوة نفسها في مدن يديرها ديمقراطيون. ووفق تقارير فإن وزارة الأمن الداخلي تستعد لإرسال 150 عنصراً أمنياً إلى شيكاغو، حيث وقعت صدامات بين الشرطة ومتظاهرين حاولوا تحطيم تمثال لكريستوفر كولومبوس. وذكرت وسائل إعلام محلية أن 63 شخصاً تعرضوا لإطلاق نار، وقُتل 12 في نهاية الأسبوع الماضي في أعمال عنف مستمرة. وقال ترامب للصحافيين «ننظر إلى شيكاغو أيضاً، وننظر إلى نيويورك». وأضاف: «انظروا لما يجري. جميعها يقودها ديمقراطيون، جميعها يديرها ليبراليون ديمقراطيون، جميعها يديرها يساريون راديكاليون. لا يمكن أن نسمح بحصول هذا للمدينة». وقال «سأفعل شيئاً، ويمكنني أن أقول لكم هذا، لأننا لن نترك نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا وديترويت وبالتيمور».

وعلى الرغم من العناوين البرّاقة لترامب، إلا أن الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست»، شاين هاريس، كشف عن مسار آخر لوزارة الأمن الداخلي، أبعد من مجرد حماية التماثيل، فقد سمحت الوزارة لأجهزة الأمن لديها بجمع معلومات عن المتظاهرين، وهو توسع كبير في سلطاتها، يتجاوز دورها التقليدي لتأمين الحدود وأنظمة النقل.

يعاني ترامب في بسط سلطته على شيكاغو (Getty)

تراقب وزارة الأمن الداخلي منشورات وسائل التواصل الاجتماعي

ومنحت الوزارة موظفيها الإذن لمراقبة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام مصادر المعلومات العامة لمراقبة الأفراد أو المجموعات التي تعتبر الوزارة أنهم قد «يضرّون أو يدمّرون أي نصب تذكاري أو تمثال». والأهم، وفقاً لشاين، أن التوجيه لا يميز بين أنواع التماثيل المفترض حمايتها، ولا ما إذا كانت موجودة في الممتلكات الفدرالية، مما يمنح حرية حركة واسعة النطاق لموظفي الوزارة، خصوصاً أن العامل الوحيد الذي يسمح لرجل الأمن التابع للوزارة في التحرك تجاه أي «خطر يهدد التماثيل»، هو الاعتماد على «الحدس» فقط. و«الحدس» في هذه الحالة، هو ما أدى إلى مقتل فلويد مثلاً.

ونقل شاين عن بول روزنزفيغ، وهو مسؤول سياسي سابق في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، قوله إن «وزارة الأمن أدت دوراً محدوداً في حماية النصب العامة، مثل قوس البوابة في سانت لويس، وتمثال الحرية في نيويورك، وتعمل دائماً ضد الهجمات الإرهابية، غير أنها لم تكن يوماً في مواجهة المحتجين الأميركيين». واعتبر أن توسيع صلاحياتها يندرج في سياق «التطبيق السيئ للسلطات عبر تسخيرها لمصلحة الرئيس»، مضيفاً أن «ترامب يحوّل الوزارة إلى جيشه الصغير والسري».

من جهتهما، ذكر زميلا شاين في «واشنطن بوست»، نيك ميروف، ومارك بيرمان في مقال مشترك، أن ترامب سعى لتضخيم قوته الأمنية، في ظلّ تراجعه في استطلاعات الرأي، بسبب سوء معالجة إدارته لفيروس كورونا، مما أدى لإحباط أميركي واسع. وعلّلا ذلك، بتكرار ترامب لازمة «أنا الرجل القوي»، وترجمها بقراراته بفرض الأمن في مناطق الاحتجاجات على مقتل فلويد. وأضافا أن ترامب عرض صوراً لتظاهرات عنيفة، لتبرير خطواته الأمنية، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الاحتجاجات كانت سلمية.

ولفهم ما يقوم به ترامب، عادت الكاتبة في صحيفة «نيويورك تايمز»، ميشيل غولدبرغ، إلى كتاب المؤرخ في جامعة يال، تيموثي سنايدر «في الطغيان: عشرون درساً من القرن العشرين»، والذي نُشر بعد شهر واحد من تنصيب ترامب، في 20 يناير/كانون الثاني 2017. وذكرت الكاتبة أن من أبرز دروس سنايدر كان «كن حذراً من القوات شبه العسكرية». وكتب: «عندما تختلط القوات شبه العسكرية الموالية للزعيم والشرطة والجيش، تكون النهاية قد حلت». ورأت غولدبرغ، أنه «في عام 2017، كانت فكرة العملاء المجهولين والمموّهين الذين يخطفون اليساريين من الشوارع من دون أوامر اعتقال، تبدو وكأنها فكرة مقاومة خيالية»، لكنها استدركت «الآن يحدث هذا الأمر».

وذكرت الكاتبة أنها ناقشت مع سنايدر فكرة أن حرس الحدود ليس مليشيا خارج الحكومة، وبالتالي قد لا تتناسب تماماً مع ما حذّر منه، إلا أنه اقترح أن التمييز ليس بهذه الأهمية. وقال لها: «يُسمح للدولة باستخدام القوة وفقاً لقواعدها». ونقلت غولدبرغ عن سنايدر قوله إن «تاريخ الاستبداد يقدم أمثلة عدة على استخدام أمن الحدود ضد أعداء النظام»، لافتاً إلى أن «هذه طريقة كلاسيكية لإحداث العنف في الأنظمة الاستبدادية، سواء كانت إسبانيا فرانكو أو الإمبراطورية الروسية، إذ يتم جلب الأشخاص الذين اعتادوا على ارتكاب العنف على الحدود لارتكاب العنف ضد الأشخاص في الداخل».

في عام 2017، وبعد وقت قصير من توليه منصبه، قال ترامب إن العنف في شيكاغو «يمكن إصلاحه بسهولة بالغة»، وإن المسؤولين هناك «لا يقومون بهذه المهمة». ويبدو أنه وجد «الحل» لدى حرس الحدود، ففي بورتلاند، ذكرت إذاعة أوريغون العامة، أنه أُلقي القبض على مارك بيتيبون يوم الأربعاء الماضي من قبل رجال مجهولين، وتم نقله إلى حافلة صغيرة لا تحمل علامات أمنية، ثم نُقل إلى زنزانة في المحكمة الفدرالية، قبل إطلاق سراحه من دون معرفة من اختطفه.

أولوية حماية أمن الرئاسيات

أعلن مدير وكالة الأمن القومي الأميركية (أن أس إيه) الجنرال بول ناكاسوني، مساء أول من أمس الإثنين، أنّ ضمان أمن رئاسيات 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، هو «الهدف رقم واحد» لوكالته، مؤكّداً أنّ الولايات المتّحدة جاهزة «للتحرّك» إذا ما تعرّضت انتخاباتها لمحاولة هجوم سيبراني. وأوضح خلال مؤتمر عبر الإنترنت أنّه في سبيل تحقيق هذا الهدف «سنحصل على معلومات عن خصومنا. سنعرف عنهم أكثر ممّا يعرفون عن أنفسهم».

■ الفساد منه وفيه، دولة لا تستطيع أن تحاسب مسؤولاً واحداً فيها إلا ويحتمي خلف طائفته، والتعاميم التي تصدر عن حاكم مصرف لبنان «هيركات» غير معلن يتم فيها استكمال مسلسل سرقة أموال اللبنانيين المحتجزة عبر إلهاء المواطن بالكهرباء والمازوت ورغيف الخبز ...!
#لبنان_ينهار

■ الحرب القادمة مع العدو الصهيوني حتكون أصعب حرب يخوضها منذ تاريخ وجوده: بدن يضربوا الكهربا؟ ما عنا، بدن يضربوا البنى التحتية؟ ما عنا، بدن يضربوا الاقتصاد؟ ما عنا اقتصاد، بدن يضربوا السياحة؟ ما عنا سياحة، كله مدروس يا جماعة بس انتو اللي ما بتفهمو بالتكتيكات العسكرية
#لبنان_ينهار #منقول

■ #التدقيق_المالي_الجنائي أمر بديهي بعد نهب خزينة الدولة وإفلاس البلاد وإفقار الشعب، ومن يرفض هذا الإجراء لا بد أنه لص خائف في منظومة العصابة التي تحاصصت الجمهورية اللبنانية ومؤسساتها!

■ يتم التعامل مع #القاهرة حاضرة الدنيا وتاج المدن الساحرة العريقة العتيقة أعظم مدن العالم وأكثرها تأثيرا في الروح والعقل والوجدان بكل أحيائها، على أنها ممر للوصول إلى العاصمة الإدارية الجديدة.
#مذبحة_مقابر_المماليك

■ للأسف بعض #العرب يدفعون #مصر إلى التدخل العسكري في #ليبيا. هؤلاء لا نراهم يهتمون لمصر في أزمتها في #سد_النهضة مع #إثيوبيا. هؤلاء وإن تدثروا بالعروبة فالواقع أنهم يهتمون لمصالحهم وأجنداتهم التي يريدون مصر لتحقيقها.
لا أشك أن المصريين باتوا يدركون ذلك من كان معك ستراه في كل المواقف.

■ إسرائيل تمد إثيوبيا بأحدث شبكة للصواريخ لحماية سد النهضة من أي هجمات مصرية، ومصر تحاصر غزة لحماية إسرائيل من أي هجمات فلسطينية!

■ الفصائل والمليشيات هي آخر ورقة بيد إيران لن تتخلى عنها مهما قدم الكاظمي من وعود المليشيات الولائية. ورقتها للتفاوض مع أمريكا وليس العراق.

رصد

النفوذ الروسي في بريطانيا يتعاظم

أعاد نشر تقرير طال انتظاره حول تدخل روسيا في استفتاء «بريكست»، تسليط الضوء على اتهامات بعلاقة حزب المحافظين بتمويه هذا التدخل، لضمان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

طالب نواب من لجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية البريطانية، أمس الثلاثاء، الحكومة البريطانية المحافظة، بالتحقيق في أي تدخل روسي في حملة الاستفتاء حول «بريكست» في العام 2016، وذلك خلال عرض تقرير لهم طال انتظاره حول النفوذ الروسي على الساحة السياسية البريطانية، والذي يتزامن مع تحذيرات أميركية أيضاً من التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية المنتظرة في الخريف المقبل. ويعد التقرير البريطاني، والذي يتهم رئيس الحكومة بوريس جونسون بتأجيله، ضربة لحزب المحافظين، المتهم بالتباطؤ في مواجهة تهديدات كانت محتملة بالتدخل الروسي في حملة «بريكست». ومن المعروف أن جونسون هو من صقور المحافظين الذين دعموا «بريكست»، وهو ما يرى خصومه، وخصوصاً من حزب «العمال»، أنه يتوافق مع الرؤية الروسية لمستقبل بريطانيا. واتهم «العمال» الحكومة بتأجيل نشر التقرير مراراً، لعلمها أنه سيؤدي إلى طرح المزيد من الأسئلة حول الصلة بين روسيا والحملة المؤيدة لخروج بريطانيا في استفتاء العام 2016 حول عضوية الاتحاد الأوروبي. أما اللافت في التقرير، فهو اعتبار أن التدخل الروسي في بريطانيا، أصبح هو «الوضع الطبيعي» في هذا البلد.

وخلص التقرير، المؤلف من 55 صفحة، إلى أن النفوذ الروسي في بريطانيا هو بمثابة «الوضع الطبيعي الجديد»، وأن هذا الوضع «جرى التقليل من أهميته بشكل خطير». وقال عضو اللجنة، النائب العمالي كيفان جونز، إنه «كان يجب أن يحصل تقييم لأي تدخل روسي في الاستفتاء. ويجب أن يحصل ذلك، ويجب أن تعلن نتائج هذا التقييم للعموم». وأعرب معدو التقرير عن «دهشتهم» من أنه لم يسع أحد إلى حماية استفتاء «بريكست». وبينما جاء في تقرير لجنة الاستخبارات والأمن بالبرلمان أنه سيكون «من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إثبات» المزاعم بأن روسيا سعت إلى التأثير في الاستفتاء، كان من الواضح أن الحكومة البريطانية «كانت بطيئة في الاعتراف بوجود التهديد». وورد في التقرير أنه «نتيجة لذلك، لم تتخذ الحكومة (البريطانية) إجراءات لحماية العملية البريطانية في العام 2016». وانتقد معدو التقرير الحكومة البريطانية، لأنها «تجنبت بشكل فاعل» النظر في التهديد الروسي، معتبرين أنه «يجب طرح أسئلة خطيرة» بشأن سبب عدم نظر الوزراء في هذه المسألة.

وأشار التقرير إلى أن روسيا تعتبر بريطانيا أحد أكبر أهداف الاستخبارات في الغرب، موضحاً أن النفوذ الروسي في المملكة المتحدة هو «الوضع الجديد»، وأن الحكومات المتعاقبة رحبت بـ«حكم الأقلية» في روسيا بأذرع مفتوحة. وأنجز التقرير العام الماضي، لكن نشره أرجئ بسبب الانتخابات العامة التي أجريت في بريطانيا في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وذلك على الرغم من الموافقة على نشره. والأسبوع الماضي، شكّل رئيس الوزراء بوريس جونسون اللجنة الجديدة، ما أتاح التئامها وإقرار موعد النشر.

وكانت اللجنة بدأت تحقيقاتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، على خلفية مخاوف من محاولة روسيا التدخل في انتخابات الرئاسة الأميركية التي أجريت عام 2016، والتي فاز فيها دونالد ترامب، كما مخاوف من تدخّل روسي في الاستفتاء على بريكست الذي أجري في العام نفسه. والتقرير كان مرتقباً بشدة، خصوصاً من قبل خصوم جونسون، لجهة كشف إمكان وجود جهات مانحة روسية لحزب المحافظين. وكانت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي قد اتّهمت حينها روسيا بـ«بث روايات مضللة» من أجل «زرع الشقاق في الغرب وتقويض مؤسساتنا». وفاقم تسميم العميل الروسي السابق سيرغي سكريبال في مدينة سالزبيري البريطانية، عام 2018، والذي تنسب لندن مسؤوليته إلى موسكو، من تدهور العلاقات بين البلدين. واتهمت بريطانيا «جهات روسية» بالسعي للتأثير في انتخابات ديسمبر الماضي، عبر نشر وثائق مسربة حول اتفاق تجاري بريطاني - أميركي محتمل لمرحلة ما بعد بريكست. ويأتي نشر التقرير بعد أيام من اتهام بريطانيا والولايات المتحدة وكندا قراصنة تابعين للاستخبارات الروسية بمحاولة سرقة معلومات من باحثين يعملون على لقاح لكورونا.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)